٤.٣

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٤ لغة

ترجمة : منير السعيداني

تصميم : ربيع محمصاني

علم الاجتماع بوصفه نذرا — زسوزسا فيرج، ملفين كوهن

مؤتمر ج د ع اج الثامن عشر: تعزيز التزام علم الاجتماع بالعدالة — ماغرت أبراهام، فلاديمير إيللين، مايكل بورواي

الذات المتعاقدة — آرلي هوشيلد، أجرته ماديلينا دوليفييرا، أمريتا باندي، ديتي ماريا بيارغ

علم الاجتماع الفرنسي اليوم — برونو كوزان، ديديي دومازدييير، كريستين موسلان، فريدريك لوبارون، فريدريك نيرات، رومان بودال

النشرة الأخبارية

العدد ٣ من السلسلة ٤ -ايلول ٢٠١٤

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

› ما موقع علم الاجتماع؟ التغير البيئي الكوني والعلوم الاجتماعية؟
› نحاس وماء وأراض: العمل المنجمي في بيادرا آلتا، البيرو
› التحديات التي يواجهها علم الاجتماع التشيكي
› إضفاء الصبغة الدولية وثقافة التدقيق: حالة علم الاجتماع التشيكي
› فريق حوار كوني العربي

الافتتاحية

الجمعية الدولية لعلم الاجتماع أقوى فأقوى

شهد الصيف الماضي أعمال المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع الذي انعقد بمدينة يوكوهاما (من ١٣ إلى ١٩ جويلية-يوليو). بتنظيم دقيق سهرت عليه اللجنة التنظيمية المحلية اليابانية بالتعاون مع مكتب ج د ع اج، التقى ٦٠٨٧ مسجلا في أضخم حدث في تاريخ الجمعية. حمل برنامج المؤتمر الذي اشتمل على أكثر من ١١٠٠ جلسة منفصلة البعضَ على التساؤل إن كانت الجمعية زائدة التضخم وهي القضية التي أبرزها عالم الاجتماع الروسي فلاديمير إيللين (Vladimir Ilin) في تقريره لحوار كوني. في يوكوهاما تمّ انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة وتولّت مارغرت ابراهام (Margaret Abraham) دفة القيادة، وفي هذا العدد من حوار كوني تكشف أجندتها المثيرة التي تهدف من ورائها إلى إبراز مساهمة علم الاجتماع في العدالة الاجتماعية مع تركيز خاص على عنف الجندر.

في هذا العدد ننشر خمس مقالات عن حالة علم الاجتماع الفرنسي وهي تؤكّد على استمرار قوته في المجالين العمومي والسياسيات، كما يناقش الكتّاب في ذات الوقت إضفاء الصّبغة البيروقراطية على البحث والدفع بتخصصه، وتمهينه عبر انتشار التحكيم والضغط المتزايد من أجل النشر بالإنكليزية وكذا قصر مدد التشغيل المستقر. تمثل فرنسا تناقضا مثيرا للاهتمام مع علم الاجتماع التشيكي موضوع المقالين اللاحقين حيث تتزايد الضغوط من أجل إضفاء الصبغة الدولية والتوجه نحو التعارض مع علم الاجتماع الغربي مع ضغوط معارضة على أساس المسؤولية عن القضايا المحلية. والحقيقة أن هذا التوتر موجود في البلدان شبه الطرفية التي يتوقع منها أن تتوجه إلى مراكز البحث في المتروبول.

ينفتح هذا العدد من حوار كوني على عملاقي علم اجتماع كتبا عن ‹علم الاجتماع بوصفه نذرا› انطلاقا من مساريهما الخاصين. تفكر سوزا فيرغي (Zsuzsa Ferge) في تاريخ احتجاجها هي ذاتها أوّلا ضدّ نظام دولة الاشتراكية المجري القديم ومن ثم النظام الجديد الذي خلفه، احتجاجها الذي استند إلى موقف مناصر للفقراء و المهمشين فيما يصف ملفين كوهن (Melvin Kohn) تاريخ بحثه العابر للقوميات الريادي في الشخصية والبنية الاجتماعية. ونبرز في العدد كذلك استجوابا لآرلي هوشيلد (Arlie Hochschild) رائدة أخرى ولكن في العمل على الانفعال وتسليع المشاعر تليها في نفس الموضوع أمريتا باندي (Amrita Pande) وديتي بيارغ (Ditte Bjerg) اللتان تصفان منجزهما المسرحي حول الأمومة بالتبني وهو موضوع بحث باندي في الهند. على أساس ما تطور فيه علم الاجتماع على امتداد أوروبا، يعتبر هذا في الحقيقة شكلا جديدا من علم الاجتماع العمومي.

أكتب هذه الافتتاحية من السويد حيث تعقد جمعية علم الاجتماع الشمالية اجتماعها نصف السنوي. احتشد علماء الاجتماع الشبان هنا في لند من أجل مناقشة قضايا ضاغطة من قبيل أفول دولة الرعاية الاسكندنافية والتحديات التي تضعها موجات الهجرة المتعاقبة. لقد استقبلت البلدان الاسكندنافية والسويد على وجه الخصوص العديد من الفارين من مناطق الحرب في العالم ولكن اندماجهم يحبطه التمييز في النفاذ إلى الرعاية والتعليم والشغل. للمهمة الإنسانية جانبها الخفي الذي سارع علماء الاجتماع بكشفه.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ثلاثة عشر لغة على موقع ج د ع اج ISA website.

ترسل المشاركات على العنوان: burawoy@berkeley.edu

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

زسوزسا فيرج، محللة سياسية وناقدة هنغارية شهيرة ، تروي كيف أنها انتقلت من الاقتصاد الى الاجتماع لاعتبارها يتعامل مع الأسئلة عدم المساواة والفقر.

ملفين كوهن، عالم الاجتماع الأمريكي المميز، يصف استكشافه للبنية الاجتماعية والشخصية التي دفعته إلى التعاون عبر الوطنية المثيرة.

مارغريت أبرهام، الرئيس المنتخب حديثا للISA، تضع خططها لتنشيط التزام علم الاجتماع بالعدالة الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على العنف ضد المرأة.

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي
محرر مشارك: غاي سايدمان
محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ، إيزابيلا بارلنسكا، ديلاك سيندوغلو، ساري حنفي، روزماري باربرت، فيلومن غوتيرز، جون هوملوود، غيرمينا جاسو، سايمون مابادينغ، فينيتا سينها، بينيامين تيجيرينا، شينشون يي، كالبانا كانابيران، مارينا كوركيشيان، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتانبير، سيلي سكالون، ساواكو شيراز، غرازينا سكابسكا، إيفانجلينا تاتسوغولو، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون جهويون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني

البرازيل: غوستافو تانيغوتي، أندريزا غالي، ريناتا باريتو بريتورلان، أنجيلو مارتنز جونيور، لوكاس أمارال، رافييل دو سوزا، بون ألفاس.

كولومبيا: ماريا خوزي ألفاراز ريفادولا، سيباستيان فيلاميراز سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو، كاترين غايتان سانتاماريا.

الهند: إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راشمن حاين، ديوتي سيدانا، ريتو ساراسوات، نيذي بانسال، عدي سينغ.

إيران: ريحانا جافادي، نجمة طاهري، صاغار بوزورغي، حميد رضا رأفت نجاد، عبد الكريم بستني، تارا أصغري لالاه، فائزة خاجزادة.

اليابان: كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمونو، توموهيرو تاكامي، يوتاكا إيواداتي، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، كيشيكو سامبي، يوكو هوتا، يوسوكي كوزوكا، شوهي ناكا، كيواكو كازي، ميزا أوموري، كازوهيرو كيزوكا.

بولونيا: كريستوف غوبانسكي، كاميل ليبنسكي، كارولينا ميكولاويسكا، ميكولاي ميزويسكي، أدام موللر، برميسلاو ماركوسكي، باتريسيا باندراكوسكا، كنوراد سيماسكو، كينغا جاكيبلا.

رومانيا: كوزيما روغينيس، إيللينا سيزيانا سوردو، آدريانا بوندور، روما كانتاراجيو، ، مريم سيهوداريو، ميخاي بوغدان ماريان، مادالين رابان، آلينا ستان، إيلينا تودور، تليغدي بالاز، ميهاي بوغدان ماريان، كريستيان نونستوتان فيريس.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكا.
تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: يونكا أوباداش، غونور إيرتونغ آتار، إيكير أورلو، زينب تيكين بابوش، حسين أوداباش.

مستشارون إعلاميون: غوستافو تانيغيتي، خوزي ريغيرا.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

مستشارون إعلاميون: غوستافو تانيغيتي، خوزي ريغيرا.

مستشار التحرير: آبيغيل أندروز.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: الجمعية الدولية لعلم الاجتماع أقوى فأقوى ٢

عالم اجتماع بفعل الهجران المؤسسية،
بقلم سوزا فيرغي، المجر ٤

حياتي متعاونا عابرا للقوميات
بقلم ميلفن ل. كوهن، الولايات المتحدة ٦

مؤتمر ج د ع اج الثامن عشر: تعزيز التزام علم الاجتماع بالعدالة

تعزيز التزام علم الاجتماع بالعدالة الاجتماعية
بقلم مارغرت أبراهام، الولايات المتحدة ٩

تأملات حول يوكوهاما
بقلم قلاديمير إلين، روسيا ١٢

إيمانويل والرشتاين يتلقى جائزة التميز للج د ع اج
بقلم مايكل بورواي ، الولايات المتحدة ١٥

الذات المتعاقدة

العمل العاطفي على امتداد العالم
استجواب لآرلي هوشيلد ١٦

مصنوع في الهند: مشاهد مسرحية هزلية من مزرعة مواليد
بقلم أمريتا باندي، جنوب افريقيا وديتي ماريا بيارغ، الدنرك ١٩

علم الاجتماع الفرنسي

في منعطف القرن الواحد والعشرين
بقلم برونو كوزان وديدي دومازير، فرنسا ٢٢

مسارات أكاديمية في طريقها إلى الزوال
بقلم كريستين موسلان، فرنسا ٢٤

تعيير البحث العلمي السوسيولوجي في فرنسا
بقلم فريدريك لوبارون، فرنسا ٢٦

مهنة علم الاجتماع المتغيرة في فرنسا
بقلم فردريك نيرات ، فرنسا ٢٨

ماذا يفتقر علماء الاجتماع الفرنسيون إلى 'بروتوكول اخلاقيات البحث العلمي
بقلم رومان بودال، فرنسا ٣٠

معالجة البيئة

ما موقع علم الاجتماع؟ التغير البيئي الكوني والعلوم الاجتماعية
بقلم ستيوارت لوكي، استراليا ٣٢

نحاس وماء وأراض: العمل المنجمي في بييدرا آلتا، البيرو
بقلم ساندرابورتوكاريرو› البيرو ٣٥

إضفاء الصبغة الدولية وثقافة التدقيق: التشيكي
بقلم مارتن هايك، جمهورية التشيك ٣٧

هشاشة علم الاجتماع
بقلم فيليب فوستال، جمهورية التشيك ٣٩

حوار كوني العربي
بقلم منير السعيداني، تونس ٤١

> عالم اجتماع

بقلم سوزا فيرغي (Zsuzsa Ferge)، جامعة إيوتفوس لوراند، المجر

سوزا فيرغي

على امتداد أكثر من ٥٠ عاما كان لسوزا فيرغي موقع قيادي ضمن علماء الاجتماع واختصاصيي الإحصاء الاجتماعي المجريين. في ظل كلا اشتراكية الدولة أو الرأسمالية التي تلتها لازمت فيرغي البحث في نماذج اللامساواة والفقر والهامشية توجته بما يزيد عن الخمسة عشر كتابا ومئات من المقالات. وفضلا عن كونها واحدة من أبرز الآكاديميين المجريين، كانت فيرغي كذلك ناقدة قديمة العهد ومدافعة شديدة التصميم عن السياسات الاجتماعية. أنشأت أول قسم للسياسات الاجتماعية في جامعة إيوتفوس لواند (ج إ ل) في بودابست، ورأست فريق البحث الذي تكلف، انطلاقا من مقره في آكاديمية العلوم المجرية، بالتركيز المحلي للبرنامج الوطني لمحاربة فقر الأطفال وقاد عملياته إلى حين حله. أسندت لها العديد من الميداليات والجوائز والشهادات الفخرية في المجر وخارجه.

صرت اختصاصية إحصاء اجتماعي لكسب قوتي لا غير حينما كنت أدرس العلوم الاقتصادية في بداية الخمسينات. عينت في العمل على إحصائيات الميزانيات العائلية، وكان العمل يتطلب زيارة العائلات التي كانت تحيا على امتداد البلد والتسجيل اليدوي للأرقام الشهرية التي تعدد ما يكسبونه وما يتناولونه من أطعمة وكيفية قيامهم بذلك وما يقتنونه لأولادهم. كانت تلك تجربة أكثر أهمية بكثير من دراسة الاقتصاد أكان ماركسيا أم لم يكن. ولذلك هجرت الاقتصاد من أجل شيء كان أقرب إلى الناس والمجتمع.

بدأت بتحليل المعطيات الخاصة بالعائلات وسرعان ما اكتشفت أن بإمكان الأرقام أن تساعد بطريقة غير إيديولوجية وغير مسيّسة على جعل العموم على علم بالتناقض أو النزاع بين إيديولوجيا المساواة الرسمية وحقيقة الحياة اليومية. كان رئيس مكتب الإحصاء المجري زمنها مرنا، ومستقلا على الرغم من عسر تصديق ذلك الآن، إلى حدٍّ جعله يسمح بعد ١٩٥٦ بإنجاز تحقيق واسع النطاق (٢٠٠٠٠ عائلة) على وجوه متنوعة من «التنضيد الاجتماعي» (social stratification) (حينها كانت للكلمات أهمية رمزية هائلة من منظور سياسي. كانت عبارة «التنضيد الاجتماعي» مشروعة الاستعمال فيما لم تكن كذلك عبارة «الطبقة الاجتماعية» إلا في الإيديولوجيا الرسمية الخرقاء. كان يمكن لنا أن ندرس حياة الناس ذوي الدخول المتدنية فيما لم يكن مسموحا لنا بذكر الفقر، وفيما كان يمكن إجراء إحصاءات اجتماعية بكل مشروعية ظل التحريم يخيم على علم الاجتماع حتى السنوات ١٩٦٠).

حدد التقرير حول التنضيد الاجتماعي الذي أنجزناه العديد من المجموعات «الاجتماعية الاقتصادية» ووصف أوضاع الناس من ذوي «الدخول الضعيفة». كانت النظرية غير المعلنة السارية في التقرير تشير إلى أن الترابط المتبادل (interconnections) بين التوزيع غير المتساوي للسلطة والمعرفة والدخل (بترتيبها

>>

هذا) يعزز تكوين مجموعات غنية ذات بنية متميزة.

ظلت مظاهر اللاتساوي الاجتماعي مركزية في كل ما قمت به منذ ذلك التاريخ. منذ البدء كان سؤالي منصبا على الكيفية التي يمكن بها الحد من مظاهر اللاتساوي التي تحدد مصائر الاطفال منذ ولادتهم. في معهد علم الاجتماع الذي تأسّس ضمن الآكاديمية المجرية للعلوم درسنا المدرسة بوصفها آلية يمكنها أن تجعل حظوظ الأطفال متساوية. وعلى الرغم من كون دراساتنا تلك كانت شديدة الصلة بأعمالنا السابقة فإنها كانت متأثرة بعمق ب»روح العصر» التي سادت في ذلك الزمن وبعمل بيار بورديو على وجه الخصوص، وكان العلماء الاجتماعيون على امتداد ارجاء أوروبا يأملون في أن تسمح التربية بالتقليص من التفاوتات. وعليه، وابتداءً من أواخر السنوات ١٩٦٠ شملت دراساتنا المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية وكذا مسارات الأطفال المدرسية ونتائجهم إلى جانب أوضاع الأساتذة وأفكارهم. ولكن تبين لنا أن تلك الآمال كانت من غير أساس البتة حيث أظهرت دراساتنا أن المدارس، وعلى الرغم من تغير بنيتها، استمرت في الاشتغال بصفتها واحدا من الفاعلين الأكثر أهمية في إضفاء الشرعية على التوريث الاجتماعي لافتقاد السلطة والفقر.

استمرت أسئلتنا على نفس الطريق. هل من تمفصل يمكنه أن يغيّر مجرى التيارات الاجتماعية؟ كان موضوع بحوثنا البديهي الموالي هو الدولة أو على الأصح أنشطة الدولة التي يمكن لها أن تؤثر في التفاوتات الطبقية بما في ذلك السياسات الاجتماعية وإعادة التوزيع المركزية. وانطلقنا منذ بداية السنوات ١٩٧٠ إذا في استكشاف السياسات الاجتماعية المجرية. كنت سنة ١٩٦٦ محظوظة بحضور المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع حيث التقيت مؤسس ما صار لاحقا ‹لجنة البحث حول الفقر والرعاية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية› ضمن ج د ع اج، عنيتُ هربرت غانس (Herbert Gans) وبيتر تاونسند (Peter Townsend) وهيننغ فرييس (Henning Friis) وس. م. موللر (S.M. Miller) وعديد الآخرين. فتحت تلك الصداقات الباب لعمل ريتشارد تيتموس (Richard Titmuss) ولعالم البحث في الفقر والدراسات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية.

استمررنا في دراسة التغيرات البنيوية والفقر خِبْريا وتاريخيا وبدأنا بفحص السياسات الاجتماعية المجرية. ومن خلال المزاوجة بين مقاربة البنية الاجتماعية من منظور علم الاجتماع والسياسات الاجتماعية (البريطانية) في معناها الدقيق سرعان ما توصلنا إلى مفهوم «السياسات المجتمعية» مبرزين الارتباط بين دراسة السياسات الاجتماعية والتحليل الأوسع للتغير البنيوي. سنة ١٩٨٥، وبالاعتماد على دعم قسم علم الاجتماع في جامعة إيوتفوس لوراند، أحدثنا شهادة في السياسات الاجتماعية على الرغم من تسميتها ‹بعلم الاجتماع التاريخي› بسبب عدم الاعتراف بالسياسات الاجتماعية موضوعا مناسبا للتكوين الآكاديمي.

تأسس قسم السياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي سنة ١٩٨٩ عشية تغيير النظام المجري. في ظل الرأسمالية الجديدة هندست نفس القوى البنية الاجتماعية ولكن نظام تراتبها تغير مثلما حاولت أن أبيّن ذلك لاحقا. صارت الثروة والسلطة أكثر أهمية فيما تدنى دور المعرفة إلى حد ما وصارت العلاقة مع سوق العمل (النفاذ إلى مراكز العمل، هشاشة هذه المراكز أو استقرارها) بنفس درجة أهمية القوى البنيوية الثلاثة الأولى. حاولت بنجاح نسبي أن أدمج مفاهيم بورديو ‹رأس المال الاجتماعي› و‹التطبع› وكذا أنشطة الفاعلين ضمن الإطار النظري الذي وضعته للتغير البنيوي، على الرغم مما يبدو على الارتباطات الاجتماعية والشخصية من تزايد الأهمية، وبما لا يقتصر ربما على مجر اليوم فحسب، في هندسة توزيع باقي رؤوس الأموال وتغييرها. لقد ازداد التفاوت والفقر وفقر الأطفال على الخصوص وفقر الأطفال المدقع على وجه أخص، في المجر منذ الأزمة المالية الكونية لسنة ٢٠٠٨.

بعد تقاعدي واصلت العمل على فقر الأطفال وأنجزت بمعية فريق من الزملاء برنامجا وطنيا لمحاربة فقر الأطفال للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٣٢. تم تبني هذا المخطط من قبل البرلمان المجري أواسط سنة ٢٠٠٨ وتم تركيزه بنجاح في منطقة صغرى فقيرة قبل أن يتم حل الفريق سنة ٢٠١١. بقيت صيغة متواضعة من البرنامج الوطني على قيد الحياة ولكنها ظلت على العموم محل تجاهل في نقاشات السياسة المجرية. منذ ٢٠١٠ تتخذ السياسات الحكومية بوعي مواقف معادية للفقراء وللطبقات الوسيطة تلوّنها ملامح ‹مناهضة للطفولة›. عُوّضت الضريبة المتصاعدة بضريبة مسطحة وتم تقليص المساعدات الاجتماعية وصارت مشروطة أكثر كما تم التنقيص في العمر الأدنى للمسؤولية الإجرامية من ١٤ إلى ١٢ سنة والسن القصوى للدراسة الإجبارية من ١٨ إلى ١٦ سنة وهكذا دواليك.

على ذلك، وعلى الرغم من كوني ناقدة اجتماعية لاشتراكية الدولة غير المتساوية (أو كيفما أردت أن تسمي ذلك باستثناء «الشيوعية» وهو اسم من دون مسمّى على الرغم من انتشاره) واصلت بنفس قيم ثالوث التنوير نقد عالم يومنا الشجاع الجديد. لم أتيقن بجلاء، إلا بعد نهاية النظام القديم، أن على المرء أن ينتبه، بالتوازي مع دراسته للتفاوتات، إلى التقليص من تفاوتات ما قبل الحرب واسعة النطاق. ما المدى الذي بلغته أثمان التقليص الفعلي في المداخيل والصحة وتفاوتات المعرفة وآثارها قصيرة وبعيدة المدى؟ من دون الإجابة على هذه الأسئلة يكون من العسير تفسير ما حدث منذ تغير النظام السياسي والاقتصادي (ولتظلَّ من دون أجوبة ها هنا).

خلال العقود الأخيرة حاولت أو أزاوج بين البحث والتدريس والعمل الميداني مع انخراط متزايد في ‹المجتمع المدني› على اعتبار اقتناعي المتزايد بأن كلا الدولة والسوق، من دون المجتمع المدني، يضلان الطريق. هذه القناعة يدعمها الواقع الراهن بشدة، ولكن المجتمع المدني المجري لا يزال على درجة بالغة من الضعف لا تسمح له بالقدرة على مقارعة هذه القوى.

يمكن مراسلة الكاتبة مباشرة على العنوان الإلكتروني: fergesp@t-online.hu

> حياتي متعاونا عابرا للقوميات

بقلم ميلفن ل. كوهن (Melvin L. Kohn)، جامعة جون هوبكنس، الولايات المتحدة وعضو اللجنة التنفيذية للج د ع اج، ١٩٨٢-١٩٩٠

ملفين كوهن

كان ميلفن كوهن رائدا في دراسة العلاقة بين البنية الاجتماعية والشخصية. عُرِف بعمله الكلاسيكي ‹الطبقة والامتثال› Class and Conformity (نشر ١٩٦٩ ثم أعيد نشره مزيدا سنة ١٩٧٧) الذّي يوثق العلاقة شديدة الاقتراب بين الطبقة والشخصية. بالاعتماد على تحليل حيّ لمعطيات تحقيق ميداني كشف عن رابط بالغ الأهمية بين الاستقلالية في العمل (التحرر من الإشراف، تعقد المهام، تنوع العمل) ودرجة التوجيه الذاتي. في مقابل ذلك تقود الانشغالات التي تلزم بالعمل الرتيب والشاق والدقيق إلى امتثال الناس في سلوكهم. وقد أظهر من خلال مجموعة ثرية من التحاليل الكيفية التي بها تعمل العلاقة في الاتجاهين بحيث ينجح ذوو الشخصيات ذاتية التوجيه في بحثهم عن أنواع مناسبة من العمل تماما كما تشكل تلك الأعمال شخصياتهم. لقد أظهر الكيفية التي بها تؤثر الشخصية في العديد من مجالات الحياة وليس أقلها نماذج الأبوة والتوريث ما بين الجيلي للسلوكات. بغاية الوقوف على مدى صلابة هذه العلاقات صار كوهن ممارسا معتادا للمقارنات ما بين الوطنية وعلى الخصوص ما بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية ومن ثم المقارنات بين البلدان التي تعيش تغيرات اجتماعية حادة، وقد اتّبعت كتب عديدة له ومقالات هذا البرنامج البحثي وتوسّعت فيه. تمتّع كوهن بالكثير من الأوسمة مجازاة لبحوثه حيث انتخب عضوا في آكاديمية الفنون والعلوم الأمريكية ورئيسا للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. صار نصيرا متحمسا للج د ع اج عاملا في لجنتها التنفيذية (١٩٨٢-١٩٩٠) مستخدما تأثيره من أجل تعزيز صلاتٍ وصيغ تعاون دولية.

بعد أكثر من ستة عقود قضيتها عالمَ اجتماعي ميداني، أعتقد أن ما يميزني رئيسيا عن زملائي هو التزامي العميق بل المتعمّق بالبحث المتعاون، وخاصة خلال العقود الأربعة التي كنت فيها عابرا للقوميات مخلصا. تفسير ذلك سهل. بي ميْلٌ نحو إلقاء أسئلة أمبريقية تخص مشاكل نظرية وعلى الخصوص ما يتعلق بالعموميات العابرة للقوميات. أيمكنن أن تصح نتائج أبحاثنا الرائعة حول العلاقة بين البنية الاجتماعية والشخصية في الولايات المتحدة الامريكية سواء بسواء على ديمقراطيات أوروبا الغربية؟ وإن كان الأمر كذلك ما الذي يمكن قوله حول بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية؟ وإن صح الأمر على الاتحاد السوفياتي ما الذي يمكن قوله حول الصين؟ بلد آخر، لسان آخر وثقافة أخرى. ولكنني أعتبر نفسي إنكليزي اللسان فحسب وقارئا للقليل من الألمانية؟ فما الحل؟ المتعاونون ثنائيو اللسان هم الحلّ.

تم ذلك بالصدفة. توسع بحث ما بعد الدكتوراة ة حول انفصام الشخصية في ماريلاند إلى دراسة للبنية الاجتماعية والشخصية في واشنطن دي سي. دفَعَت ورقة تأمّلية حول تلك الدراسة زميلي كارمي شوللر (Carmi Schooler) للتأكيد على حاجتنا لاختبار ما ادعيته من خلال دراسة المستخدمين من الرجال في الوظائف المدنية على امتداد الولايات المتحدة. كان ذلك أول ما تذوقت من التعاون الحقيقي وكان الأمر على غاية من الإثارة إذ لم يحدث أن وجد عقلان أحدهما مكمّل للآخر إلى ذلك الحد.

ولكن الأمر لم يكن قد صار عابرا للقوميات بعد. تذوقت طعم التعاون العابر للقوميات من خلال العمل مع ليوناردو بيرلين (Leonard Pearlin) في تورينو بإيطاليا عندما قارنا وتوسعنا في نتائج أبحاثي في واشنطن دي سي. لم يكن الأمر تعاونا حقيقيا فيما عدا جزء أساس تعلق بالعلاقة التناسبية بين الانتماء الطبقي للأبوين (وإن تم قياسه بعسر) وتقدير التوجيه الذاتي الأبوي (parental valuation of self-direction). ولكن الأمر كان عابرا للقوميات فعليا.

ثم كانت القفزة المفاجئة الحقيقية. دعاني فلودزيميرز ويسولوسكي (Wlodzimierz Wesolowski) عالم الاجتماعي الماركسي الرائد في بولونيا إلى تقديم بعض المحاضرات. حضرت منتشيا واستمتعت بكل لحظة من إقامتي التي دامت أسبوعا وعندها اقترح وسولوسكي (جالسا تحت صورة لكارل ماركس) أن يستنسخ دراساتي الأمريكية. يكون البحث البولوني بحثهم بحيث يدفعون مقابله ويتملكون المعطيات، ويقود معاونه كازيميرز ماسيبك سلومزينسكي (Kazimierz Slomczynski (Maciek)) الباحث وأكون أنا ‹مستشارا تقنيا›.

كان اقتراحا لا يقاوم. عملنا أنا وماسيبك بكثافة على تطوير طرائق التحليل العابر للقوميات وللمعاني ولأمداء المفاهيم التي لم تكن قد درست إلا في نطاق قومي داخلي بحيث قسنا كلاّ من البنية الطبقية والتنضيد الاجتماعي في بلد رأسمالي وآخر اشتراكي حريصين على استخدام نفس المنهجية للبلدين مع مساعدة رائعة من زملاء بولونيين بذلوا أوقاتا أكثر طولا في استخدام مثل هذه المناهج و اكتفوا، لمكافأتهم، بأن يروا جهودهم محلاّ للاعتراف.

لاحقا تم إنتاج كتابين والعديد من المقالات أكدت البرهان القائل إن البنية الاجتماعية والشخصية في الولايات المتحدة وبولونيا، وعلى الرغم من اختلافهما، تشبه الواحدة منهما الأخرى في الغالب الأعم. في كلا البلدين يظهر الناس من بني الطبقات الاجتماعية المحظوظة والمتمتعين بمنازل اجتماعية مرموقة مستويات رفيعة من المرونة الفكرية، وتوجيها ذاتيا أكبر وحسا أكبر بالسعادة مما يكون لدى غيرهم.ويستمتع المحظوظون من الناس أكثر من غيرهم بالعمل كلما كان معقدا، وكانوا فيه أقل عرضة لسلطة الإشراف وعملوا في مهام أقل رتابة من المهام التي يقوم بها الناس الأقل حظا.

في الأثناء أدرج كينيشي توميناغا (Ken'ichi Tominaga) وأتسوشي ناوا (Atsushi Naoi) اليابان في المزيج وصارت لنا مقارنة ضخمة بين الولايات المتحدة وبولونيا واليابان. إذا ما تغاضينا عن التغيرات ما بين القومية في البنية الاجتماعية والتنضيد الاجتماعي تبدو التماثلات ما بين القومية خارقة في ما عدا الفارق الواضح بين العمال اليدويين في كل من الولايات المتحدة وبولونيا فيما يتعلق بمستويات مطالباتهم الاستغاثية مقارنة بالعمال اليابانيين الذين يتوسّطون المجموعتين.

ولكن وبما أني لاحظت مع ماسيبك المواطنين البولونيين وهم يتحدون الحكم الاستبدادي فقد سألنا سؤالا جديدا: على اعتبار تحول بولونيا إلى بلد ديمقراطي وكاثوليكي دون مواربة، كيف يمكن لمسار من التغير الاجتماعي الجذري أن يغير من نتائجنا المقارنة؟ انضم ثلاثة من المتعاونين البولونيين الممتازين، كريستينا جانيكا (Krystyna Janicka) وبوغدان ماش (Bogdan Mach) وفوزيتش زابوروسكي (Wojciech Zaborowski)، إلى فريقنا ووسعنا نظرنا لا إلى الأوضاع البنيوية الاجتماعية وشخصيات المستخدمين من الرجال فحسب بل وكذلك المستخدمات من النساء وإلى ذلك العدد الكبير من النساء والرجال البولونيين الذين فقدوا مراكز عملهم بمجرد تبني بولونيا للرأسمالية.

ولكن كيف الأمر في ما يهم باقي بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية؟ لم يكن من الهيّن (وإن كان ممكنا) إنجاز بحث جدي في أوروبا الشرقية ولم أكن قد حاولت ذلك حقيقة أبدا. ولكنني كنت أبحث عن فرصة لدراسة روسيا وطلبت من عالم اجتماع سوفياتي رائد هو فلاديمير يادوف (Vladimir Yadov) أن نتعاون، فأجاب بحزن أن الموضوع (حتى في ظل حكم غورباتشوف) بالغ الحساسية ولكنه مع ذلك قدمني إلى عالمي اجتماع في أوكرانيا مناسبين تماما، منظر وعالم نفس اجتماعي هو فاليري خميلكو (Valeriy Khmelko) وعالم منهجية هو فلاديمير بانيوتو (Vladimir Paniotto). بمرور الزمن صمّمنا بحثنا حيث كان الاتحاد السوفياتي قد تفكك بحيث تمكن خميلكو وبانيوتو من أن يبعثا في أوكرانيا أول طاقم جدي للتحقيق الميداني في تاريخ الاتحاد السوفياتي.

تعلمنا من المقارنات البولونية الأوكرانية الكثير من الأشياء ومنها

على الخصوص أن البلدين يصيران أكثر فأكثر مشابهة للولايات المتحدة واليابان (وإن بسرعات شديدة الاختلاف): يكون العمال غير واقعين تحت الضغط كلما كانت الرأسمالية غير مرادفة للتغيير في شروط العمل على الرغم من إفسادها العلاقات بين العمال وأرباب العمل. عند نهاية دراستنا لم يكن من الممكن تمييز العمال البولونيين عن عمال الولايات المتحدة فيما لم يكن العمال الأوكرانيون بعيدين جدا خلفهم.

بمرور الزمن أحس البولونيون أنهم أنهوا بحثهم فيما اعتقد الأوكرانيون أنهم لا يزالون في البداية حيث كانت الأحداث بطيئة في أوكرانيا وكان هناك المزيد من المواضيع القابلة للدراسة، وعليه فقد أنجزوا، دافعين تكاليف دراستهم من مداخيل أعمال التحقيق المزدهرة، دراسة متابعة حللتها بمفردي.

كانت الدراسة الأوكرانية المتابعة توسعا حقيقيا لتحليل عابر للقوميات في اتجاه دراسة طولية صارت ممكنة بفضل إعادة استجواب من كانوا أجابوا على أسئلة الدراسة الأولى. توقفنا على عدم استقرار هائل للشخصية في أوكرانيا خلال تلك الأعوام الثلاثة منقطع النظير إلا (في حالة الصدفة الطائشة) في مالي (وربما مناطق أخرى في أفريقيا) حيث كان كارمي شوللر يقف على ذات الأمر في ظل ظروف مماثلة إلى حد ما. على أن العلاقات بين العمل والشخصية ظلت على الغالب هي نفسها بالنسبة إلى أوكرانيا خلال تلك الحقبة وإن كان مداها قد تقلّص. وقد بين نموذجنا السببي أن للشخصية في ظل مثل هذه الظروف القصوى من عدم الاستقرار الاجتماعي أثرا طفيفا في الموقع الاجتماعي البنيوي ولكن هذا يستمر في التأثير بقوة في الشخصية مثلما يكون عليه الأمر في ظل ظروف الاستقرار الاجتماعي.

ولكن لم تكن تلك هي النهاية إذ لطالما كنت مهتما بالصين وشجعتني زوجتي على ذلك. سافرنا سويا إلى الصين على الرغم من إصابتها بالألزهايمر إلى الحد الذي جعلها تنسى كل ما كنت أقول في كل محاضرة وتسعد به مجددا في رحاب الجامعة الموالية أثناء المحاضرة التالية. رغبتْ شديد الرغبة في أن أقوم بدراسة عن الصين حتى وإن لم تكن الحياة لتسعفها بأن تراها منجزة. لقد كان من العسير جدا العثور على المتعاونين المناسبين إذ أظهروا انشغالا بالغا بمدى اعتمادي عليهم. ولكن الحظ حالفني ووجدت لولو لي (Lulu Li) ومساعده وايدنغ وانغ (Weidong Wang) كما انتدبت خريجا هُوَ ين يوي (Yin Yue) الذي سرعان ما صار معاونا حقيقيا. كان وايدنغ جامعا للمعطيات وقد كان في الحقيقة يفعل المستحيل مشرفا على خمس تحقيقات في خمس مدن مختارة بالتوازي تقريبا عاملا مع جامعي كبير في كل واحدة منها معتمدا على الطلبة الجامعيين المحليين في الاستجوابات. في المقابل كان ين مبتدئا ولكنه سرعان ما تعلم كل ما هو ضروري.

أكد بحث الصين نتائج بحوثنا في البلدان الأخرى ولكن لغير الأسباب التي اعتدنا. في البلدان الأخرى كانت ترابطات الطبقة والتنضيد مع ظروف عمل من قبيل تعقد الشغل والإشراف اللصيق والرتابة جد مهمة ولكن ظروف العمل تلك لم تقدم إلا القليل من التفسير لتلك العلاقات في الصين. هناك تمثل التفسير في كون الطبقة الاجتماعية المعنية، وهم العاملون لحسابهم الخاص منحرفة: بالنسبة إليهم وبالنسبة إليهم هم فقط لم تكن ظروف العمل ذات ارتباط بالشخصية. ولكن لِمَ؟ خمنت بالاعتماد على جولاتي في أزقة بيجين الخلفية أن هؤلاء كانوا يسترقون الحياة على أطراف الاقتصاد وأن ما كان يصيبهم بالفعل هو فقر ظروف حياتهم. كان ذلك تأملا جيدا ولكن من كان ليصدقني علما أنني كنت غير قادر حتى على التحدث بالصينية؟ من حسن حظي أن معاونيّ وفرا معطيات تدعم الجواب. قبل ذلك بزمن طويل كان وايدنغ قد أدرج سؤالا حول تسجيل عائلات المستجوبين أو وضعيات الهوكو لديهم بحيث نعلم إن كان المستجوب مسجلا بوصفه حضريا أم بوصفه ريفيا. ثم وفي يوم من الأيام أتي ين إلى مكتبي لاهثا جالبا معه مقالين اشترك في كتابتهما آكاديمي صيني مرموق هو كسياوغونغ وو (Xiaogang Wu) ودارس التنضيد الاجتماعي الأمريكي المرموق دونالد تريمان (Donald Treiman) حيث كانا قد درسا ذوي الشأن الحقيقيين، أي أولئك النازحين من المناطق الريفية الذين لم يكن بمقدورهم أن يتفادوا وضعيات الهوكو الريفية عندما حلوا بالمدينة. لم يكن بمقدور هؤلاء أن تكون لهم أعمال قارة ولا سكن لائق ولا تمدرس لأطفالهم.

تلك كانت الإجابة على الخلل، وقد جاءتني بفضل معاونيّ حيث سأل أحدهم عن تسجيل العائلات وعثر الثاني على مقالين صحفيين رائعين لم يكونا ليقرآ من الآكاديميين الصينيين. لم يكن معاونيّ الصينييْن مختلفيْن عن معاونِيّ من كل البلدان الأخرى الذِين عملت معهم: واعين، مفكرين، جادين وباذلين للمساعدة، لقد سعدت بالعمل معهم.

يمكن مراسلة الكاتب مباشرة على: mel@jhu.edu

> تعزيز التزام علم الاجتماع بالعدالة الاجتماعية

بقلم مارغرت أبراهام (Margaret Abraham)، جامعة هوفسترا، الولايات المتحدة، رئيسة ج د ع اج ٢٠١٤– ٢٠١٨

مارغريت إبراهيم، رئيسة ISA الجديدة، تلقي خطاب القبول في يوكوهاما. تصوير كايو سواغوشي.

خلال شهر جويلية تموز المنصرم التقى ٦٠٨٧ عالم اجتماع وفي باقي العلوم الاجتماعية من ٩٥ بلدا في يوكوهاما باليابان لإنجاز المؤتمر الثامن عشر للج د ع اج. تهانينا القلبية الحارة وشكرنا للنجاح العظيم لهذا الحدث نوجهها للجنة التنظيمية المحلية اليابانية التي ترأسها بامتياز كويشي هازيغاوا (Koichi Hasegawa) وللجنة البرمجة بالج د ع اج التي ترأستها راكال سوزا (Raquel Sosa) ولنواب الرئيس عندنا تينا إيوس (Tina Uys) روبرت فان كريكن (Robert van Krieken) وجينفر بلات (Jennifer Platt) ومنسقي البرامج في لجان البحوث والمجموعات العاملة والمجموعات الغرضية. شكرنا الخاص كذلك للكاتبة التنفيذية للج د ع اج إيزابيلا بارلينسكا (Izabela Barlinska) التي حبكت مهاراتها المهنية البارعة تنظيم المؤتمر وكذا لفريقنا المحترف في تنظيم المؤتمر كونفكس (Confex).

الأهم من ذلك أن النجاح منقطع النظير للمؤتمر يدين بالكثير لقيادة رئيس ج د ع اج مايكل بورواوي (Michael Burawoy) وحيويته وهو الذي صاغ موضوعه: ‹مواجهة عالم لا متساو: تحديات علم اجتماع كوني›،

<<

مارغريت إبراهام تقبض على سيفين سامرائين من مايكل بوراووي رمزا لخلافة السلطة ، إلا أنها ترفض قتل الرئيس المنتهية ولايته. تصوير فلاديمير إيلين

ولم يكل من جلب الانتباه إلى مظاهر اللامساواة التي يواجهها المجتمع المدني وإلى الخطر الذي يتهدد اختصاصنا من خلال الخوصصة والسلعنة. نحن مدينون بالكثير لمايكل لما تميزت به نظرته الثاقبة في بعثه جماعة سوسيولوجية نشطة عبر حوار كوني ولجهوده في استخدام الوسائط الإلكترونية لتجاوز الحدود الآكاديمية للاختصاص مساهما في التزام علم الاجتماع بالتغير الاجتماعي عبر تشكيل جمهور ناخبين سوسيولوجيين كوني.

تتوفر لنا الآن فرصة تعزيز قوة اختصاصنا ومنظمته بدعم من اللجنة التنفيذية المنتخبة حديثا وهذا الفريق الكبير من نواب الرئيس: ماركوس شولز (مجلس البحث Markus Schulz) وساري حنفي (المنظمات الوطنية)، وفينيتا سينها (المنشورات Vineeta Sinha) وبنيامين تيجيرينا (المالية والعضوية Benjamín Tejerina) .

على جمعيتنا أن ترفع باستمرار التحديات التي يضعها عالمنا المتغير والمضطرب غالبا. أكثر من أي وقت مضى نحن نواجه مشاغل كونية تدعونا إلى دفع اختصاص علم الاجتماع نحو الحوار داخل المجتمعات وفيما بينها وإن كانت مختلفة ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساهمة في هندسة عالم أكثر عدالة للقرن الواحد والعشرين. على ما أرى تتمثل مهمة ج د ع اج الجوهرية لا في الاقتصار على تحليل عالم الاجتماع الإنساني بل وكذلك في تخيل حلول وتوجهات تساعد على خلق مستقبل أكثر إنسانية لجميعنا.

بوصفي رئيسة جديدة للج د ع اج حددت بعض الأولويات الملحة. فضلا عمّا سبق ذكره من تقدم معتبر علينا أن نواصل تطوير الخاصية الكونية للج د ع اج حيث يتمثل الهدف التنظيمي الأول في تمثيل علماء الاجتماع أينما كانوا ‹بصرف النظر عن مدارسهم الفكرية أو مواقفهم الإيديولوجية› علما وأن نصف بلدان العالم غير ممثل في المنظمة. لا يزال تركيز منحرف على الشمال والغرب مهيمنا على برامج العضوية والبحث لدينا وهو ما يقلص من التزامنا الفكري ومن الإزدهار المتقاطع للأفكار ذي الأهمية المركزية في مهمتنا. آمل في تطوير معتبر للعضوية في ج د ع اج بحيث تصير منظمتنا كونية بحق ممثلة لكل المنتمين للفكر السوسيولوجي وتلاوينهم. بالاعتماد على مساعدة لجان البحث والمنظمات الوطنية سوف أعمل على إيجاد سبل واقعية من أجل بناء قدرة مؤسسية على دعم علماء الاجتماع الذين تعترض طريقهم حواجز متعددة اقتصادية وسياسية تعوق مشاركتهم في المبادلات الكونية. من الأهمية بمكان الإكثار من الفرص المتاحة لعلماء الاجتماع الصاعدين والمبتدئين من أجل تأمين حيوية الجمعية وهو ما يستوجب أن نعزز قاعدتنا المالية بحيث نؤمن مشاركة إدماجية أوسع من دون تعريض ديمومتنا المالية للخطر وهو ما لن يكون إلا بفضل دعم أعضائنا وتعاونهم.

يتميز بيان مبادئ ج د ع اج بالتأكيد على ‹الصلات المؤسسية والشخصية بين علماء الاجتماع والعلماء الاجتماعيين الآخرين على امتداد العالم›. للحوار بين الاختصاصات أهمية بالغة على طريق الاعتبار الكامل للإنسانية بفوارقها واختلافاتها. آمل في أن نتمكن من احتضان تعدد الاختصاصات الكامن في جذور علم الاجتماع التاريخية وأن نوسعه وأن نجدد تحديده. وبما أن العالم في حاجة إلى التساؤل المستمر الذي يلقيه علماء الاجتماع فإننا في حاجة كذلك إلى أن يظل التفاعل النشط مع العلماء الاجتماعيين الآخرين متصلا. يمكن لمؤتمرات ج د ع اج وورشاتها أو تستفيد من استدماج صناع الأفكار الرائدة من الحقول الأخرى، وآمل في أن أعمل في اتجاه تيسير التساؤل المتعاون بما يقوي من المبادلات المثمرة ضمن تفاعلاتنا الكونية.

من الأكيد أن الهدف النهائي للج د ع اج يتمثل في ‹التقدم بالمعرفة العلمية الاجتماعية عبر العالم› وهو ما يعني الانخراط في تحاليل نسقية ومتشككة ونقدية حول عالم اجتماعنا الإنساني ومن ثم المساهمة في جعله محلا

<<

أفضل. ولسوف ينجر عن تقليص هذه الرؤية الواسعة إلى تركيز ضيق على المصالح الآكاديمية الصرفة لنخبة الجماعة السوسيولوجية حدّ مضر لمعنى ما نقرأه في مهمة الجمعية. نحن في حاجة إلى التحاليل النقدية ولكننا في حاجة كذلك إلى الفعل والتدخل بما في ذلك العمل مع الوكالات غير الحكومية من أجل عدالة اجتماعية تقدمية وتغيير اجتماعي. من المؤكد أن على ج د ع اج أن تخصص الموارد والوقت الضروريين للبحث والتدريب وتطوير أطر بحث نظرية قوية ومنهجية صارمة ولكن عليها كذلك أن تحتضن علم اجتماع يكافح من أجل مشاكل العالم الواقعي، عالم تُضِرّ به الإبادات والاستبداد والإرهاب وكره الأجانب والتمييز العرقي والأصولية وانعدام عدالة النوع الاجتماعي والفساد والتدهور البيئي وهي المشاكل التي خلفت الفقر وافتقاد الحرية والتفاوت الصارخ في الصحة والإقصاء الاجتماعي. عليّ، بوصفي رئيسة للج د ع اج، أن أعمل من أجل علم اجتماع لا يكتفي بتحليل المشاكل الكبرى لعوالمنا الاجتماعية بل يكون نصيرا للفعل من أجل الإشارة إلى توجهات جديدة على طريق التغيير الاجتماعي التقدمي. عليّ أن أسعى إلى دفع أكبر بدور الج د ع اج بوصفها جسما دوليا يساهم بفعالية في الانخراط في العالم المعاصر.

بوصفي عالمة اجتماع نسوية تعلمت الكثير من الجماعة الآكاديمية النسوية الكونية ومن ناشطاتها وأجدني مهتمة بشكل خاص بعنف الجندر والتمييز الذين يجتاحان كل أرجاء العالم. وفيما يضرب عنف الجندر النساء والفتيات على وجه الخصوص فإن له آثارا مؤذية في العائلات والجماعات والمجتمع على وجه العموم، ذلك أن استهداف النساء خاصية مميزة للنزاعات الحديثة. يتوجّب أن يكون مشكل العنف الموجه ضد النساء أن يكون جزءا مهمّا من أجندا الج د ع اج الواسعة من أجل العدالة الاجتماعية. أنا أخطط لبعث مشروع رئاسي كوني في الج د ع اج لاستكشاف شبكة كونية من علماء الاجتماع والمساهمين والتنسيق فيما بين أعضائها تتولى الانكباب على تجارب محلية ووطنية وإقليمية وكونية في توفير حلول تساعد على التخفيف من عنف الجندر والعنف المستشري بين المكونات الاجتماعية.

لا يمكن لما تعلّمناه عن عالمنا المعقد والمبتلى بالنزاعات أن يظل حبيس المجلات وقاعات المؤتمرات، فبمساعدتكم أنا أنوي نشر عمل ج د ع اج حول القضايا الاجتماعية المعاصرة في العالم الواسع وأن أترجم المعرفة العلمية الاجتماعية المتخصصة إلى مفاهيم شعبية يمكن للمواطنين متوسطي المعرفة فهمها واستذكارها والاستلهام منها. سوف تستخدم وسائطنا الإلكترونية من أجل نشر بحوثنا والدفع بالمبادلات والحوار ومقاسمة التحاليل العلمية الاجتماعية. ويشتمل مخططي الرئاسي على مبادرة للج د ع اج من الربط إلكترونيا بين علماء الاجتماع على امتداد العالم في خريطة يمكن استخدامها بوصفها موردا للجماعة الكونية وتعزيز استخدام علماء الاجتماع للوسائط الاجتماعية من أجل توجيه الاهتمام إلى السياقات والقضايا المعقدة.

الج د ع اج منظمة تسعى إلى أن تحدث فارقا وتجمع عضويتنا مجموعة غنية ومتنوعة من الآفاق العلمية الاجتماعية والمهارات المنهجية. وبعد أن عرضت أولوياتي للج د ع اج أتوجه الآن إلى ترجمتها في فعل ذي معنى معتمدة على مساندتكم النقدية وتعاونكم ومشاركتكم.

يمكنكم مراسلة مارغرت ابراهام مباشرة على العنوان:
Margaret.Abraham@Hofstra.edu

> تأملات حول يوكوهاما

بقلم قلاديمير إلين (Vladimir Ilin)، جامعة سان بطرسبوغ الحكومية، روسيا

المسرح الأمامي. مهندس النجام، كويتشي هاسيغاوا، رئيس لجنة التنظيم المحلية اليابانية، يتلقى جائزة لتفاني JLOC إلى المؤتمر العالمي الثامن عشر لعلم الإجتماع. بواسطة. تصوير كايو سواغوشي.

انعقد المؤتمر الثامن عشر للج د ع اج في يوكوهاما من ١٣ إلى ١٩ جويلية تموز. إن الكتابة حول المؤتمر مهمة غير مجزية بالمرة فمهما قال المرء سيكون ثمة من يجادل بالنقيض. بمشاركة ما يزيد عن ٦٠٠٠ مشارك كان ذلك حدثا ضخما بحيث شعرت بأني ذلك الأعمى الذي كان يحاول أن يمسك بالفيل كاملا من خلال ملامسة مختلف أطرافه. ولذلك سأقصر تعاليقي على أحداث قليلة وعلى البعض من الأفكار الشخصية.

> التركيز على التفاوت

كان موضوع المؤتمر هو التفاوت الاجتماعي والتحديات التي يضعها في وجه علم الاجتماع الكوني وهو موضوع مناسب بصفة خاصة لسببين أولهما أن العالم ليس يتحول إلى عالم أكثر عدالة على الرغم من الإسقاطات المتفائلة بتساو أكبر وثانيها أن علم الاجتماع صار أكثر تحسسا للاضطرابات العميقة بل والمأساوية التي تضرب النظم الاجتماعية وهو ما يمكن أن نلاحظ انعكاسه في تحول علم الاجتماع الكوني نحو اليسار. فأن يتم انتخاب مايكل بورواي الماركسي المرموق على رأس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وكذا إيريك ورايت (Erik Wright) المحلل الماركسي للطبقات الاجتماعية الذي كان حاضرا في يوكوهاما على رأس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع حدثان ينطقان بنفسيهما. ويتعزز التيار اليساري في <<

المسرح الخلفي. مهندسي النجاح – ممثلي PCO الياباني (منظم المؤتمر المحترف) ومتطوعيها وأمانة ISA وكونفكس.

علم الاجتماع العالمي بتنامي أعداد علماء الاجتماع من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا حيث تنكشف تناقضات الرأسمالية في أشكال مأساوية محفّزة أشكالا جديدة من النظرية النقدية. في خطابه الرئاسي وجه مايكل بورواي الانتباه إلى انتخاب البابا فرانسيس سنة ٢٠١٣ و هو أول بابا من الجنوب الكوني وأحد المهتمين بمسائل التفاوت الذين يقل نظراؤهم. لم يكن من المنتظر على الأرجح أن نستمع إلى عالم اجتماع يستشهد بالعظة الحوارية (نسبة إلى حواريي السيد المسيح – المترجم) البابوية (لا جملا فحسب بل ست أطروحات مختصرة) حول التفاوت الاجتماعي وهو البيان الكاثوليكي المناهض للرأسمالية الذي انتظم حول الفكرة القائلة بأن على المال أن يساعد لا أن يحكم. كما أشار بورواي كذلك إلى أن علماء الاقتصاد الذي يتغاضون عادة عن التفاوت الاجتماعي بدأوا بلفت انتباههم إلى التفاوت الاجتماعي.

بدأ بورواي بالإشارة إلى أن المشاركة في المؤتمر تعكس التفاوتات الكونية في الموارد المادية وفي تطور علم الاجتماع إذ على الرغم من تصاعد أعداد المنتسبين إلى ج د ع اج ممن يحيون خارج الشمال الكوني فإن ٧١ بالمائة من المشاركين في يوكوهاما جاؤوا من دول العالم الأكثر غنى في حين لم يأت من دوله الأكثر فقرا إلا ١٠ بالمائة. حينما تم تأسيس ج د ع اج سنة ١٩٤٩ لم تكن تضم إلا علماء اجتماع من الولايات المتحدة و أوروبا الغربية ولكن الصورة اليوم أكثر تنوعا بكثير.

على أن الكثيرين يعتقدون أن لإضفاء الصبغة الديمقراطية على الجماعة العلمية الاجتماعية جانبا مظلما إذ يفتقر العدد الأكثر من المشاركين إلى التعليم المحترف المتسق ولا تتوفر لهم الفرص لتطوير تخصصهم وللمشاركة في البحوث أو للنفاذ إلى الأدبيات العلمية الاجتماعية الراهنة.

قال لنا إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) أحد قدماء الج د ع اج ورئيس سابق لها أن المؤتمر الأول الذي حضره سنة ١٩٥٩ لم يشمل إلا ٣٠٠ مشارك، جاء أغلبهم من البلدان الغربية كما جلب الاجتماع العديد من ‹نجوم› الجماعة المهنية. وفيما حضر مؤتمر يوكوهاما أكثر من ٦٠٠٠ مشارك لم يحو برنامجه ولا ممثلا واحدا عن الأسماء ‹الشهيرة›. ويعتبر العديد من علماء الاجتماع

>>

ان الندوات والمؤتمرات الصغرى أكثر فاعلية من حيث استثمار الوقت والمال إن أن أغلب علماء الاجتماع معروفون لدى زملائهم هم.

ولكن كيف لنا أن ندفع بمستوى علم الاجتماع عامة إن لم يكن كل علماء الاجتماع قادرين على المشاركة في الحوار الكوني؟ يعني هذا التناقض بين إضفاء الصبغة الديمقراطية على الاختصاص من جهة والحنين إلى مكانة النخبة السابقة من جهة أخرى وجود توتر صاعد في عالم علم الاجتماع.

> أجندة علم الاجتماع العمومي

في هذا المؤتمر ترجل مايكل بورواي عن موقع الرئاسة تاركا بصمته عبر بناء جماعة علمية اجتماعية كونية من خلال التوسع في استخدام وسائط الاتصال الاجتماعية، ما يسميه ‹العوالم البصمية› وعبر السفر المستمر لملاقاة علماء اجتماع من مختلف أرجاء الكرة الارضية. ومن خلال صياغته مفهوم ‹علم الاجتماع العمومي› واضح الدلالة على الرغم من تقاسمه كونيا، بيّن بورواي أن لعلماء الاجتماع القدرة على فعل شيء آخر فضلا عن إنجاز البحوث والتحدث إلى حلقة ضيقة من الزملاء وأن على هدفهم أن يكون إقامة مرآة يمكن للمجتمع أن يرى فيها نفسه على شكل نسقي وشفاف. وقد كانت نظرة علم الاجتماع العمومي هذه مُكَمِّلَةً على نحو طريف بمحاولة قلب موازين القوى ضمن الجماعة العلمية الاجتماعية دافعا إلى الأمام بعلم اجتماع حساس لمشاكل المجتمعات الموجودة خارج الغرب. تدريجيا تمكنت الفكرة من تجذير علم الاجتماع جاعلة منه أداة فكرية بأيدي القوى المكافحة من أجل ابتداع عالم أكثر عدالة.

من خلال تركيز اهتمامنا على موضع التفاوت الاجتماعي حيّن مؤتمر يوكوهاما هذا المشروع. ليست الفكرة القائلة بأن لعلماء الاجتماع القدرة على المساهمة في تغيير العالم جديدة فعلم الاجتماع الماركسي كان في نهاية الأمر قد صُمّم من أجل تغيير العالم كما من أجل توفير تحليل علمي له، وقد كانت بدايات علم الاجتماع الأمريكي شديدة الإلتصاق بحركات الإصلاح الاجتماعي. كان بيتريم سوروكين (Pitirim Sorokin) منخرطا بنشاط في ثورة ١٩١٧ الروسية وإن كاد يخسر حياته في سياقها، كما كان العديد من رؤساء ج د ع اج السابقين ناشطين في الحلبة السياسية، إذ انتخب يان شيبانسكي (Szczepansk) وألبرتو مارتينيللي (Alberto Martinelli) في الهيئات التشريعية في بلديهما كما انتخب فرناندو إنيركي كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso) في مجلس الشيوخ ثم رئيسا في البرازيل.

تم التعبير عن العديد من الرؤى المتخالفة خلال الجلسة التي احتضنتها يوكوهاما مع الرؤساء القدامى. صاغ بيوتر ستومبكا (Piotr Sztompka)، الرئيس السابق للج د ع اج (٢٠٠٢-٢٠٠٦) والأستاذ في جامعة كراكو، و أحد أبلغ المعارضين لعلم الاجتماع العمومي ودلالاته مقاربة بديلة واصفا علم الاجتماع بأنه تخصص آكاديمي يستوجب البحث النبيه والموضوعي الذي لا يتوجب عليه أن ينخرط في تغيير العالم، كما بيّن. موقع عالم الاجتماع في المكتبة لا في المتاريس، وبالنسبة إلى ستومبا يتمثل الواجب الأول لعلماء الاجتماع الذين يريدون مواجهة التفاوت هو أن يفهموا هذه الظاهرة، معتبرا أن أغلب علماء الاجتماع يساندون الإصلاح ولكن ليس بمستطاعهم أن ينتجوا التغيير عبر إلقاء العظات الأخلاقية والتبشير أو من خلال البيانات الإيديولوجية. تتمثل مسؤولية علماء الاجتماع في كشف آليات الحياة الاجتماعية ونماذجها بما في ذلك تلك التي تنتج التفاوت أو اللاعدالة أو تعيد إنتاجهما. وقد أمضى كارل ماركس أغلب حياته في المكتبة لا على المتاريس وصار عملاقا من عمالقة الفكر الاجتماعي بفضل كتاب رأس المال لا بفضل كتاب البيان الشيوعي.

في عرضه أمام المؤتمر وفي منشوراته السابقة دافع ستومبكا عن فكرة علم اجتماع متفرد قابل للتطبيق في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة. ليس بإمكان المرء أن يكون له علما اجتماع منفصلين لعالمين مختلفين. الآليات الاجتماعية ودورات التغير الاجتماعي هي ذاتها في كل أركان الكرة الأرضية على الرغم من تبدل أشكالها الظاهرة كما أن معايير البحث الاجتماعي ومقاييس تقييم النظريات كونية.

لا يبدو أن أحد الجانبين مخطئ أو مصيب إذ يمكن لعلم الاجتماع أن يتخذ اشكالا مختلفة كما يمكن لعلماء الاجتماع أن يختاروا سلوك أي طريق يكون مناسبا لشخصياتهم ومهاراتهم وقناعاتهم.

يمكن مراسلة فلاديمير إلين مباشرة على العنوان:

ivi-2002@yandex.ru

> إيمانويل والرشتاين يتلقى جائزة التميز للج د ع اج

بقلم مايكل بورواي، الرئيس السابق للج د ع اج للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ورئيس لجنة إسناد الجائزة

ايمانويل والرشتاين، الحائزة على جائزة ISA للتميز في البحوث والممارسة. تصوير كايو سواغوشي.

ضمن الحفل الافتتاحي لمؤتمر علم الاجتماع الدولي في يوكوهاما تم إسناد جائزة الج د ع اج، وهي الجائزة الوحيدة التي تسندها الجمعية، جائزة التميز في البحث والممارسة السوسيولوجيْن. تم الإعلان بشكل واسع عن الجائزة للتشجيع على أكثر ما أمكن من التسميات من أعضاء الج د ع اج. من بين العدد المذهل من المترشحين اختارت لجنة السبعة التي انتدبت من بين أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية إيمانويل والرشتين في المقام الأوّل.

تلقت لجنة الجائزة عددا معتبرا من الوثائق المؤكدة أن ما من واحد من علماء الاجتماع الأحياء مارس تأثيرا في العلوم الاجتماعية أكبر مما كان لإيمانويل والرشتاين. تمتد مساهماته في العلم الاجتماعي على أكثر من ٥٠ عاما من سلاسل الكتب والمقالات المتميزة الفائزة أكثر من أن تحصى، وهو في الحقيقة واحد من الآكاديميين القائل الذين أنجزوا تحوّلا باراديغميا.

بعد أن بدأ في السنوات ١٩٦٠ بتحليل الاستعمار ونزاعات التحرر الوطني في أفريقيا تحول نحو المشروع الفكري الأكثر اتّساعا وهو تحليل انبثاق «النسق- العالم الحديث» ومن ثم ديناميات منتبها إلى ترسيخ مشروعه النظري في تفاصيل معرفة تاريخية عميقة. وبعد أن بدأ سنة ١٩٧٤ بمجلده الأول المعنون النسق- العالم الحديث (والذي ظهرت منه مجلدات ثلاثة لاحقة في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٩ و٢٠١١)، أحيت مقارباته علم الاجتماع بوصفه مشروعا تاريخيا مقارنا معيدا إياه إلى الاهتمامات الكلاسيكية بالتغير الاجتماعي طويل الأمد. وتستمر أطر تحليل النسق العالم لديه في المثول مجالا خصبا للعلم الاجتماعي جاذبة البعض من ألمع العقول.

وانطلاقا من إعادته كتابة تاريخ العالم انتهى إلى التفكير في الجهوية الغربية التي يتصف بها العلم الاجتماعي الغربي وتحليلها وليس أهوَن ما فيها تقسيمها إلى تخصصات مصطنعة. وانتهت نظرته في ما يهم إعادة بناء العلوم الاجتماعية إلى الحصول على شهرة واسعة عبر مؤلفه المطلوب بشدة فتح العلوم الاجتماعية (Open the Social Sciences) وهو تقرير لجنة غولبنكيان لسنة ١٩٩٥ التي كان رئيسها. ومذاك حرر العديد من المجلدات في تاريخ العلوم الاجتماعية ومستقبلها.

ليس والرشتاين مجرد مثقف عملاق، هو خادم حقيقي لعلم الاجتماع في معناه الكوني مسافرا دون كلل عبر العالم ومؤديا العديد من الأدوار التنظيمية. وعندما ترأس الج د ع اج من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ بعث ضمن الحلبة الكونية فضاءا استقبل فيه آكاديميين من كل أرجاء العالم وعلى الخصوص من الجنوب الكوني وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. لقد ثقف وألهم جيلا جديدا من القادة للج د ع اج ولعلم الاجتماع في العالم. اعتبرت اللجنة أن ما من أحد آخر أجدر باستحقاق جائزة التميز في البحث والممارسة السوسيولوجيين من الأستاذ إيمانويل والرشتاين.

<<

> العمل العاطفي على امتداد العالم:

استجواب لآرلي هوشيلد (Arlie Hochschild)

لارلي هوشايلد.

آرلي هوشيلد واحدة من أشهر علماء اجتماع عصرها. يمثل عملها دليلا على أن العمق النظري مقرونا إلى الخطاب المتيسر فهمه استراتيجية فعالة في سبيل إنجاز بحث علمي اجتماعي مثمر. في كتبها الآكاديمية الثمانية، بما في ذلك ‹القلب المتصرف فيه› (Managed Heart (١٩٨٣))، ‹تسويق الحياة الحميمية: ملاحظات من المنزل ومن مواقع العمل› (The Commercialization of Intimate Life: Notes from Home and Work (٢٠٠٣))، ‹الذات المتعاقدة› (The Outsourced Self (٢٠١٢))، وكتابها الأحدث ‹كيف حال العائلة؟ ومقالات أخرى› (So How's the Family? And Other Essays (٢٠١٣))، تفحص هوشيلد الكيفية التي يمكن بها للانفعالات العاطفية أن تساعد على فهم العلاقة بين المجالات الصغرى (الميكرو) والكبرى (الماكرو) في الحياة الاجتماعية. وتعتبر مفاهيمها المبتكرة من قبيل ‹التصرف في الانفعالات العاطفية› و‹العمل العاطفي›، و› قواعد الإحساس› ذات قيمة مفتاحية في المسك بعمق التحليل الذي أنجزته في عملها. في هذا الاستجواب تبدو هوشيلد ذات كاريزما وراسخة القدمين على الأرض في آن معا كما يمكن من خلال الحديث مع عالمة الاجتماع الأمريكية هذه أن نتعرف فيها بيسر على فكر حر وعين وقلب منفتحين على قضايا عصرها الاجتماعية. أجرت هذا الحوار مادلينا دي أوليفييرا مارتنس (Madalena d'Oliveira-Martins) الباحثة البرتغالية بمركز الثقافة والمجتمع في جامعة نافار بإسبانيا، وذلك في بركلي، كاليفورنيا بتاريخ ٢٧ فيفري فبراير ٢٠٠١٤.

مادلينا أوليفييرا (م.أ): تخرجت من بيركلي خلال السنوات ١٩٦٠. كيف كانت نظرتك لما كان يحدث وكيف أثّر ذلك في منظورك العلمي الاجتماعي؟

آرلي هوشيلد (آ. هـ): خلال شهر أكتوبر من سنة ١٩٦٢ كنت قد حللت لتوي ببركلي. كانت أزمة الصواريخ الكوبية وشيكة والحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد حَمَت فجأة، حيث كان الرئيس كينيدي ونيكيتا خروتشوف يتبادلان التهديد بمواجهة نووية. في يوم من الأيام وصلت إلى الساحة الرئيسة للمركب الجامعي على دراجتي لأكتشف أنها كانت مكتظة بحشود من الطلبة والمدرسين المعاونين والأساتذة ملتفين في مجموعات صغيرة بعشرة أفراد هنا وعشرين فردا هناك وقد أخذهم وطيس المجادلات الحامية. هل نحن على شفا إبادة نووية ممكنة؟ ما الذي يمكن أن تفعله حركة سلمية؟ كان الجميع منخرطين في الجدل بشكل مفتوح. أحسست بيَ أقول لنفسي

<<

‹هذا هو الموقع الذي أريد أن أكون فيه›، وخمنت لاحقا أن ذاك هو ربما ما كان يدور في خلد يورغن هابرماس: خطاب عقلاني في الساحة العامة.

منذ مدة وجيزة كنت أسير في نفس الساحة ورأيت طلابا يمررون بينهم الهواتف الخلوية ليلصقوها بآذانهم. كانوا يتحدثون ولكن لا لبعضهم البعض وأحسست بغياب الساحة العامة. تجري محادثات وجه لوجه بين مجموعات على الخط ولا شك ولكن قد يكون ذلك قد أدى في سيرورته إلى إضعاف ذلك الإحساس المباشر بالاهتمام المشترك. مهما كان الشكل أنا أعتقد أن ما نحتاجه أكثر من أي شيء عداه هو ذلك التفاؤل السحري الذي تقاسمناه خلال السنوات ١٩٦٠ بتغيير الأشياء على الأفضل.

م. أ: ‹العمل العاطفي› (emotional labor) واحد من مفاهيمك المركزية وهو ما يعني استحضار الإحساس أو إلغاءه بحيث ينتابنا ‹الشعور المناسب للقيام بعملنا›. هل يمكن لك أن تقولي لنا ما الذي ينيره هذا المفهوم؟

آ.هـ: في المجتمعات التي يتنامى فيها قطاع الخدمات ينير المفهوم الحقيقة اليومية للعديد من الأعمال مثل تلك التي تقوم بها مربيات الأطفال، والرعاة اليوميون، ورعاة المسنين، والممرضات، والأساتذة والمعالجون وجامعو الفواتير ورجال الشرطة والعاملون في مراكز النداء. تعتمد الاقتصاديات الحديثة أقل فأقل على قطع الأشجار وحفر الآبار ومصنوعات الورشات فيما ترتكز أكثر فأكثر على التبادل الصوتي المتفاعل الضروري لتوفير الخدمة. وتتطلب هذه التفاعلات مهارات انفعالية عاطفية.

م. أ: بالعودة إلى مقالتك ‹الحب والذهب› في كتابك المرأة الكونية ومقالتك ‹ الرحم البديل› في كتابك كيف حال العائلة؟ يبدو أنك تناولت ‹العمل العاطفي› على امتداد العالم. هل هذا صحيح؟

آ.هـ : تعقبت المربّيات ورعاة المسنين في الجنوب الكوني، أولئك الذين يتركون أطفالهم ليعتنوا بأطفال ومسنين من الشمال الكوني مشكلين ‹سلسلة المربيات›. مستلهمةً عمل رهاسيل باريناس (Rhacel Parrenas) استجوبتُ مربيات فيليبينيات في ريدوود سيتي في كاليفورنيا كن قد استَأجرن هن ذواتهن مربيات لأولادهن في مانيلا بحيث خلقن سلسلة من المربيات تقع في نهايتها كلفة النظام الكوني على كاهل طفل الجنوب الكوني.

م. أ: أسميت نتيجة كل هذا ‹زرع الأفئدة الكوني› أليس كذلك؟

آ.هـ: نعم: ذلك هو التعبير عن تحويل وجهة فؤاد امرأة إلى أخرى في سياق ما. يستدعي ذلك التحويل عملا عاطفيا مكثفا. تتصرف المربية المستزرعة في حسها بالوحدة والانعزال بل وحتى الارتباك حينما تشعر أنها مشدودة عاطفيا إلى الطفل الذي تعتني به لساعات طوال في منزل المستخدم في وادي السيليكون (كاليفورنيا- الولايات المتحدة الامريكية) أكثر من انشدادها إلى طفلها هي الذي لا تراه لخمس أو ست أو سبع سنوات تاركة إياه مع أختها في مانيلا (الفيليبين) أو سان بيدرو سولا (الهوندوراس) أو ميشواكان (المكسيك) أو في أي مكان آخر من الجنوب. يغطي أجر المربية رسوم مدرسة ابنها ولكن يمكن أن يكون طفل(ت)ها ذاته(ا) يشعر (تشعر) بالأذى أو الانهيار أو الغضب أو الانفصال إلى حدّ ما.

م.أ: وكتبت ذلك عن ذوات الأرحام الهندية التجارية البديلة اللاتي يحملن على التفكير في أرحامهن على أنها حالات من العناية.

آ.هـ: نعم، كان واحدا من أكثر المقابلات تأثيرا ذاك الذي أنجزته مع مسوغات الأرحام في آنند في الهند، الفقيرات الاتي كانت تلقح ارحامهن بجنين زوج يعتنين به لفائدتهما لحين ولادته مقابل ٣ إلى ٥ آلاف دولار أمريكي لزبائن محليين وأجانب. اللوحات التي أمكن لي رسمها من خلال هذه الاستجوابات وكذا عمل عالمة الاجتماع أمريتا باندي (Amrita Pande) ، مكنتني من أن أصف أوسع خدمة استئجار أرحام في العالم. خارج حدود حاجتهن المادية تتصرف مسوغات أرحامهن في ما يربطهن عاطفيا بأجسادهن متسائلات: رحم من هذا إذا كان الطبيب والزبون هما من يسمحان أو لا يسمحان بإنهاء وجود الأجنة الإضافية؟ كما تعالجن عواطفهن مع هذا الوليد الذي يرحل بعيدا ولكنه يبقى في الذاكرة طويلا. تواجه المربيات ومسوغات الأرحام تحديات الوحشة العاطفية. في القرن التاسع عشر رسم لنا ماركس صورة بالغة التعبير عن الرجل المستلب عامل المصنع الأوروبي، وأنا رسمت، تحيينا لذلك، نموذج القرن الواحد والعشرين للمرأة العاملة في الخدمات أصيلة الجنوب الكوني.

م. أ: كتبت حول ‹خرائط التعاطف›(empathy maps) وأهدت عالمة الاجتماع الألمانية غرترود كوش (Gertrud Koch) كتابها ‹سبل التعاطف› (Pathways to Empathy) إليك. ما الخرائط العاطفية؟

آ.هـ: هي فضاء اجتماعي نتصوره مغلقا بحدود تفصله عن فضاءات اجتماعية أخرى. نتعاطف مع من يوجدون داخل ذلك الفضاء ولا نتعاطف مع من هم خارجه. يمكن لمجموعتين من الناس أن تكونا قادرتين على التعاطف ومتساويتين في إتيان الممارسات المخفية التي تدفع بالتعاطف ولكن باعتبار اختلاف خرائطهما ترفض الواحدة منهما التعاطف مع الأخرى. من أجل توسيع خرائطنا نحن نحتاج إلى تحسس سبلنا في ما يخرق الحدود ويتوسطها. أنا شديدة الرغبة في التعرف على الطيف الذي يتوزع عليه قيامنا بذلك.

م.أ: في مقالتك ‹علم اجتماع المشاعر والعواطف› (The Sociology of Feelings and Emotions (١٩٧٥)) سميت حقلا فرعيا جديدا من حقول علم الاجتماع هو ‹علم اجتماع العواطف›، هل كانت تلك خطوة مهمة في اتجاه الاعتراف بتطبّعٍ (habitus) لم يحظ بالأهمية بعدُ؟

آ.هـ: نعم. الانفعال العاطفي هو قلب ماهية علم الاجتماع. إذا ما كنا علماء اجتماع سياسية كان علينا أن نتساءل عن المشاعر الكامنة وراء المعتقد السياسي وعن مأتاها، وإذا ما كنا علماء اجتماع اقتصاد كان علينا أن نتساءل عن المشاعر التي تؤثث معتقداتنا الاقتصادية، وتفضيلاتنا الاستهلاكية، وتهليلاتنا ودموعنا أمام رفّ المتجر. لكل حقل فرعي في علم الاجتماع عاطفة في جوهره وأنا أقترح أن نركز على ذلك الجوهر بطرق شديدة المراعاة للفوارق.

كانت العديد من التيارات تحوم في سماء الاختصاص عندما تولّدت الفكرة لديّ. كان التحول كثيف العدد للنساء نحو عالم العمل يستدعي تغييرا لفكرة الأنوثة وقواعد المشاعر والتصرف في العواطف الانفعالية. تجد النساء أنفسهن تارة مجبرات على التغير، وليس من الحتمي أن يكون ذلك مصدرا للخجل أو في حاجة إلى مرافعة دفاعية متحذلقة، وطورا تغيرن مناخ المكتب عبر شرعنة العناية. كان القطاع الخدماتي صاعدا، وكانت الشركات تتضخم وفي حاجة إلى أشكال جديدة من التصرف في العاطفة من أجل التعامل مع العلاقات داخلها وخارجها بالتوازي مع تصاعد لعبادة الحياة

الخاصة وهشاشة متنامية للحياة العائلية وإلغاء لدعاماتها القديمة والمزيد من الحاجة إلى الحصول على الرضا من العلاقات العاطفية المتفاهمة. كل هذه التيارات جعلتني أقتنع بأننا في حاجة إلى تطوير المفاهيم التي تسمح لنا باستكشاف الجوهر العاطفي للحياة الاجتماعية ذاك.

م.أ: هل كان من المقلق بالنسبة إليك أن تكون المشاعر موضوع تناول في علم النفس وفي علوم أخرى؟

آ.هـ: أوه نعم، وقد كان ذلك حتى في نظر المشرف على عملي إيرفنغ غوفمان (Erving Goffman). كان إيرفنغ يدرّس في جامعة بينسيلفانيا وعاد إلى كاليفورنيا في واحدة من رحلات التزلج، وكنا أنا وهو وزملاء آخرين نركب سيارة ونضحك لطرفة حين التفت نحوي، قائلا ‹آرلي. كل هذه المشاعر داخل السيارة، وكأنه كان يقول ‹كيف لك أن تدرسي العواطف الانفعالية علميا؟› ذلك غير ممكن. كان ‹السيد علم› منغلقا مثل صندوق أسود تجاه مقاربة علم النفس بما أنه من غير الممكن الحديث عما بداخل الإنسان، ومع ذلك كان يتحدث بتألق حول ذلك الداخل طول الوقت وزوّدنا بأدوات فائقة القيمة نبني عليها في ذلك.

م.أ: في ذات المقال اقترحت مفهوما كان غائبا عن الصياغات الكلاسيكية في علم الاجتماع هو ‹الذات الحساسة› وفيه صورة تحيل على أن أخذ الدور الفردي الفاعل بنظر الاعتبار ضروري في دراسة الانفعال العاطفي. هل يعني ذلك أن المشاعر تحوي نتائج أفكار تعييرية؟ هل تتأتى من الأفكار التعييرية أم من الدوافع و الغرائز؟

آ.هـ: جوابي هو ‹من كليهما›. أنا أرى أن العواطف هي من جهة من الحواس مثل البصر والسمع واللمس وهي موجودة لدى المواليد ولكن قصة الحتمية البيولوجية تنتهي عند هذا الحد. مهمة علم الاجتماع هي أن نأخذ من ذاك الموقع من أجل تسمية ودراسة مختلف الطرق التي نعير بها الاهتمام للمشاعر، ونضع لها علاماتها المميزة، ونضفي المعنى على تلك العلامات ونصغي إلى تلك المعاني ونجيب عليها. لا يكتفي تصور علماء النفس بالقول ‹لنا أعين› بل هم يدرسون كيف نتعلم النظر بها.

كنت محظوظة بمحادثة رجل من لابلاند وصف لي التجربة التي خاضها بسلوك طريق في الشتاء المميت على المحيط القطبي. قال ‹أحيانا تكون محاطا بالثلج الأبيض وفجأة تجد نفسك في محطّ نظر عينين سوداوين. طائر الثلج. فتبدأ بالبحث (في الإنكليزية الفعل هو look for وفيه استعمال للفعل نظر بمعنى بحث -المترجم) عن تينك العينين السوداوين. تتحضر لرؤيتهما مجددا، ترى الثلج مختلفا› نحن نفعل الشيء ذاته بمشاعرنا. نتهيأ للفرح (‹سترى، ستحب الأمر›) أو للامتعاض (‹ذاك ما لم أكن أحب أن أراه›). نحن نطوّر ‹حالات توقعية› تجاه مشاعرنا ذاتها؟

وفي ما عدا ما نتوقع الشعور به أو نُدَوْزِنُ أوتارنا للإحساس به ثمة ما نعتقد أنه علينا أن نشعر به ‹عليّ أن أغتبط لفوزي بالجائزة أو أن أشعر بالرعب لدى رؤيتي الجريمة›. هذه التأكيدات هي لحظات صغرى من خلالها نبني خرائط أخلاقية توجه الشعور. نحن نتصور أنفسنا علماء اجتماعيين متحرري الأسئلة البحثية ولكن كيف نكون أحرارا في حين لا ننظر بالاعتبار الكافي للقواعد الشعورية؟

م.أ: في ذات الآن الذي نحيا فيه في سوق ثقافية تخلق القلق وتهب الحلول لذلك القلق الذي يتأتى من تنامي صناعة الخدمات نحن دائمو البحث عن ‹القيم العائلية› و‹القيم الجماعاتية›. هل تعتبر الانفعالات العاطفية، والطرق التي نستخدمها لمعالجتها والتصرف فيها، المؤشرات الأكبر للحدود التي يتم اختراقها؟ هل تعتقدين أن ‹القوى العاطفية› تواجه ‹القوى الاقتصادية› في زمننا؟

آ.هـ: نحن دائمو الاستعمال للتعابير السائدة في السوق في وصف حيواتنا الشخصية ‹أنا أشتري هذه الفكرة›، ‹تعجبني علامتها المسجلة›، ‹هو يستثمر فيك› . تعيدنا الاستعارات إلى قواعد الشعور. أضرب مثلا من كتابي ‹كيف هي العائلة؟› يتعلق بخدمة تساعدك على العثور على صديق (من نفس الجنس وغير رومنطيقي) في منطقتك الجغرافية. هي خدمة تبذل مقابل ثمن لتقول لك في الحقيقة ‹إن أنت دفعت ثمنا لخدمتنا عثرنا لك على صديق بطريقة فعالة. ستحصل على › ع. ا› جيّد (ع.ا: عائد استثمار)، فإن أنت سجلت اسمك صار بإمكانك أن تتعرف على مرشحين آخرين انتدبناهم من أجل رغبتهم الجدية في بناء علاقة مع صديق إذ دفعوا مقابل الخدمة›. إذا ما عالجنا العثور على صديق بطريقة ع.ا فإني أتساءل إن كان ذلك يغير من قواعد الشعور بالصداقة؟ في كتابي ‹الذات المتعاقدة› أحاول أن أستكشف الكيفية التي بها نضع الحدود بين السوق والحياة الشخصية وعلى الخصوص إزاء ما نرى من توسع الخدمات الشخصية المتخصصة وانتشارها من الطبقة العليا نزولا حتى الطبقة الوسيطة. متى ‹نستجيب لإنذار يأتينا من شخص ذي علاقة› بصفتينا عاملين أو زبائن لأننا نشعر أننا ‹منفصلون إلى حد كبير› عما حدّدناه بوصفه حياة شخصية؟

م.أ: هل يمكن أن تحدثينا عن مشروعك اللاحق؟

آ.هـ: في ‹الذات المتعاقدة› نظرت في الكيفية التي بها نضع أو لا نضع حدودا بين طرق السوق في تخيل الحياة والطرق الشخصية (العائلية، الجماعاتية) في تخيلها. أنا الآن بصدد الالتفات إلى نوع آخر من الحد بين الحكومة والحياة الشخصية. على امتداد ربع القرن الأخير جربت أمريكا انشطارا متزايدا بين المحافظين والليبراليين حول موقع الحكومة الفعلي ووظيفتها. كل طرف يعتمد خريطة أخلاقية مختلفة ويتبع نظاما مختلفا في تعديل المشاعر. يخشى الليبراليون النموذجيون انتهاكات للمحادثات ورقابةَ وكالة الأمن القومي ويخشى المحافظون تعديلا مبالغا فيه والتوظيف الضريبي. وعليه فأنا أحاول أن أخرج من شرنقتي الليبرالية الخاصة وأن أفهم بتعاطف الناس الذين يعيشون داخل شرنقات أخرى وأن أكتشف المزيد حول أنواع المنطق العاطفي التي تقود معتقداتهم ومعتقداتنا. أرغب كذلك في إقامة جسور فوق هذه الانقسامات متزايدة الاتساع بحيث نتمكّن من العودة إلى تلك الساحة العامّة ونتوافق على بعض الطرق التي نغير بها العالم للأفضل. لذا ابقوا مُدَوزَنِين.

يمكن الكتابة مباشرة إلى آرلي هوشيلد على العنوان التالي: ahochsch@berkeley.edu
وإلى مادلين دي أوليفييرا مارتنس على العنوان: madalenaom@gmail.com

مصنوع في الهند: مشاهد مسرحية هزلية من مزرعة مواليد،

بقلم أمريتا باندي (Amrita Pande) جامعة كاب تاون، جنوب أفريقيا، وديتي ماريا بيارغ

أمريتا باندي تحتفل بالأمهات البديلات كعمالات خلاقات ومنتجين لأعمال التطريز ومنجبين لأطفال و قد نالوا على حقوق العمل. تصوير مورتن

كان ذلك رائعا. لم أشاهد أبدا مسرحا وثائقيا مثل هذا حيث تنجز حاملة للدكتورا في علم الاجتماع وممثلة مسرحية بحثا في موضوع بمثل الإلحاح الذي عليه هذا الموضوع. سايمون أندرسون (Simon Andersen)، التليفيزيون الوطني الدانماركي (Smagsdommerne)

بالنسبة إلى زملائنا المشتغلين بالمسرح وبدراسات العروض يحتمل أن يكون استخدام عرض إبداعي في البحث الاجتماعي حدثا اعتياديا ولكنه ليس كذلك بالنسبة إلينا نحن علماء الاجتماع. أغلبنا يقوم بعروض في فضاءات مغلقة وقاعات درس ويجلبون الإبداع في سرية غالبا إلى داخل خيالات كتب النصوص العلمية الاجتماعية المختلفة التي نستخدم.

وعليه عندما قالت عني ديتي ماريا بيارغ (Ditte Maria Bjerg) المديرة الفنية لشركة Global Stories Productions المنتصبة في كوبنهاغن أنني ‹خبيرة› في التسويغ التجاري للأرحام في الهند وسألتني إن كنت أقبل بالتعاون معها في عرض مسرحي تفاعلي في الموضوع اعترتني اهتزازة خفيفة. تشتمل إنتاجات ديتي الفنية السابقة على عروض تعتمد أعمال عالمة الاجتماع الأمريكية آرلي هوشيلد حول العمل العاطفي وكانت آرلي هي التي ربطت الصلة بيننا. كانت خطة

>>

تنظيم الأمهات البديلات غوده بهاراي (استحمام الطفل) بمناسبة عودة لأمريتا باندي. تصوير ميريام نيلسن.

ديتي بسيطة ‹إعداد عمل فني حول التسويغ التجاري للأرحام› وهو ما كانت تحتاج فيه إلى ما تستخرجه من عملي الميداني الذي كنت أنجزته في الدكتوراة . كانت حياتي السابقة في الهند تتجه إلى أن تكون ملائمة وكنت بصدد الانتقال من مزودة ملاحظات عن الميدان إلى منجز مدرب. كذا بدأت رحلتنا متعددة الاختصاصات، فنانتان باحثتان تستكشفان المسرح الجماعاتي التفاعلي من أجل توسيع فهمنا لتأجير الأرحام.

طورنا السردية التالية بوصفها سلاسل من الملاحظات الميدانية من إنجاز عالمة اجتماع (أمريتا) تتعلم الكيفية التي بها يتم استخدام وسائل إبداعية من أجل إعادة دراسة عملها وفنانة مبدعة (ديتي) تستخدم العدسة المزدوجة لفنانة وباحثة. ركزنا على لحظتين في صنع عرضنا المعنون ‹مصنوع في الهند› : غوذ بهاري (استحمام الوليد الطقوسي الهندي) الذي نظمته الأم المؤجرة رحمها لأمريتا ومشروع تطريز تنجزه أمهات أجّرن أرحامهن. كانت اللحظتان تسمحان لنا من جهة بالتفاعل مع الأمهات المؤجّرات أرحامهن خارج أدوارهن بوصفهن ‹أمهات مستأجرات منضبطات› تحيَيْن تحت رقابة طبية مشددة في إقامات الأمهات المؤجّرات أرحامهن. من ناحية أخرى كان بإمكاننا مقاسمة تلك التجارب مع متلقين من أرجاء العالم أي أناس ليست لهم طريقة أخرى غير تلك ‹للتفاعل› مع الأمهات العاملات في الهند. استكشفنا كلا اللحظتين بوصفهما لحظتي مسرح جماعاتي على الرغم من مسهما بجماعتين مختلفتين هما جماعة الأمهات المؤجرات أرحامهن وجماعة المتلقين. كان أقصى طموحنا من وراء ‹مصنوع في الهند: ملاحظات من مزرعة مواليد› أن نصل بين الجماعتين بحيث تتمكنان من التساؤل حول الكيفية التي تريان بها نفسيهما، والتي تريان بها الآخرين والكيفية التي بها تريان بها نفسيهما في علاقة بالآخرين.

>تمثيل مشهد طقس غوذ بهاراي (استحمام الوليد):

ديتي: بمجرد أن قرأت ملاحظات أمريتا الميدانية أيقنت أن تحويل هذه القصص إلى عرض ركحي حسي يتطلب مني أن أذهب إلى الهند مصاحبة أمريتا وفريقي الفني ومصمم ركح ومصور فيديو من أجل ابتداع مادة مرئية تتفاعل كليا مع الركح ومع المتلقين وكذا من أجل استقصاء العلاقة بين عالمة الاجتماع الخبيرة المستجوِبة والنساء المستجوَبات.

كيف كان لي أن أفعل ذلك بالضبط؟ لم أكن أعلم حتى هاتفتني أمريتا يوما قائلة ‹ ديتي... سأكون حاملا خلال رحلتنا›.

أمريتا: كان إدخال ديتي إلى ميداني من خلال مصحة التخصيب وإقامات تسويغ الأرحام في الهند حيث قمت بالكثير من العمل الإثنوغرافي من أجل صياغة كتابي أرحام عاملة. كان قرار معاودة

زيارة ميداني الإثنوغرافي محطما للأعصاب ذلك أن المرء لا يمكنه البتة أن يكون متأكدا إن كان المستجوبون سيرحبون به بأذرع مفتوحة أم سيبرحونه ضربا بسبب سوء تأويله لحياتهم. كانت عودتي أكثر تعقيدا ذلك أنني كنت حينها في الشهر السادس من حملي. لم أكن متأكدة من الكيفية التي بها ستدرك مسوغات الأرحام حملي. تبدد انشغالي بإمكانية ظهوري بمظهر باحثة عديمة الاحترام بالكلمات الثابتة التي وردت علي من مسوّغات سابقات لأرحامهن ومن أصدقائي الذين اتصلت بهم على الهاتف وعبر البريد الإلكتروني. كانت النساء تتقن إلى الاحتفال بالباحثة ‹عديمة الخبرة› (في معنى غير متزوجة) في ملمحها الجديد وكانت ديتي متلهفة لتجعل من عودتي مدخلا لمشروع المسرح التفاعلي.

عندما وصلنا إلى إقامة النساء المسوغات أرحامهن وجدنا البعض من الأصدقاء القدامي، نساء حاملات بأرحام مسوّغة للمرة الثانية أو الثالثة. تولين بحماسة تنظيم غوذ بهاراي لي. كثيرا ما كانت المشرفة على الإقامة تنظم مثل هذا الطقس للنساء مسوّغات الأرحام خلال الشهر السابع من حملهن. سمحت الأمهات ذوات الأرحام المسوّغة استثنائيا بخرق كل قواعد الإقامة فأغفلن قيلولاتهن وبدلا من ذلك تولّين إلباسي. تطوعت جينيا، مسوغة الأرحام سليلة الكاست العالي الوحيدة، بأن تكون ‹كاهنة› الطقس وصارت بوجا فنانة المكياج. خلال سنوات بحثي الميداني الستة كانت تلك هي المرة الأولى التي أرى فيها الأمهات بعيدات عن الأسِرّة في مضاجعهن، ناشطات يغنين ويرقصن ويضحكن بتلك الطريقة غير المتحفظة. كانت النسوة مسؤولات سواء أأعجب ذلك الفريق الفني أم لم يعجبه. إذا كان ذاك ما يمكن أن ينجزه تدخل فني فإنني معه من دون تحفظ. وفيما كان الغناء يستمر خلال العشية لاحظتْ فايشالي الأمّ المسوغة رحمها في هدوء: ‹ الفارق الوحيد هو أنك في نهاية الأمر ستحتفظين بالوليد›.

>مشروع التطريز:

أمريتا: باعتبار المخاوف التي تحيط بأمومة الأرحام المستأجرة لم يكن من المستبعد أن تلاقي الحوارات حولها عسرا في أن تنأى بنفسها عن الأخلاقية. زادت إقامات الأمهات المؤجرات أرحامهن من مدى خيبة النظرة إلى مزارع المواليد. ‹ولكن هل من فائدة نجنيها من المناقشة الدائمة لمدى أخلاقية وجود هؤلاء النسوة السمراوات الفقيرات أنفسهن مجبرات على بيع أرحامهن؟ ألا نحتاج إلى البعد عن ذلك وأن نقتنع أن هؤلاء النسوة عاملات، عاملات ذوات حقوق عمالية؟ ماذا ترون؟› كتبت هذه الأسطر للمتلقين الأوروبيين للحصص المسرحية متسائلة عما يمكن أن تكون ردة فعلهم. كيف يمكن للمرء أن يزيح عدسة نظره بعيدا عن الأخلاقية وفي اتجاه حقوق العمل؟

ديتي: كان التطريز واحدا من أنشطة ‹التدريب› المخصصة للنساء النزيلات في إقامة الأرحام المستأجرة. مرتين في الأسبوع يجول أستاذ بينهن ويلقّن النسوة كيفية تطريز مفردات تشكيلية بلهاء مثل الزهور والأوراق. كان هذا العمل المجندر مناسبا على ما يبدو للنساء الحاملات إذ هو لا يزعج الجنين ولا يتحدى ترتيبات الانضباط ولا الفِرَق الطبية ولا زائري الإقامة. ولكننا حَلَلْنا بخُطّة مغايرة: هل كان بإمكاننا ألاّ نتعاون مع النسوة فننتج البعض من المطرّزات الصالحة للاستخدام ونخلق مفردات تشكيلية حول ‹عملهن› بوصفهن مُسوّغات للأرْحَام؟ ستتسلّم النسوة مقابلا لعملهن فيما سيكون لمتلقينا تشخيص ملموس للنّساء بحيث يفهمون أن هؤلاء النسوة عاملات قادرات على إنتاج شيء آخر غير المواليد. تشكل المشروع بمعيّة فنانة ناشطة مشهورة هي مليكة سارابهاي (Mallika Sarabhai) وسيوا (منظمة غير حكومية للنساء العاملات في القطاع غير المنظم). حللنا بإقامة الأمهات المؤجّرات أرحامهن حيث اجتمعت ٥٠ حاملا في قاعة التيليفيزيون للاستماع إلى فكرتنا ومشاهدة رسوم تجريبية للمفردات التشكيلية. بمجرد أن تيقنّ أن المفردات تتعلق كلّها ‹بإنتاجهن› وبعملهن مؤجّرات لأرحامهن شرعن في التندر والضحك والتعاون. كانت أفكارنا التي تعلقت باللّقاحات وبنقل الأجنّة وبحذف البويضات تنضاف إلى صورهن هن عن تسويغ الأرحام الأكثر ضغطا عليهن: طائرات وهواتف جوالة وفلافل حارة لاسعة.

خلال الإنجاز النهائي لمصنوع في الهند كانت تلك المطرزات مشدودة إلى خيط ممدود ومعروضة للمتلقين مباشرة بعد أن أدلت أمريتا بعرض عن مفهوم تأجير الأرحام بوصفه عملا وعن المؤجرات أرحامهن بوصفهن عاملات ذوات حقوق عمالية. توفّرت للمتلقين فرصة ملامسة المطرزات خلال الراحة المستقطعة وللتفكير في كون كل قطعة مطرّزة تمثّل امرأة تعمل أُمّا تؤجر رحمها في الهند. خلال الجزء الأخير من العرض كان يمكن للمتلقين أن يفكروا في هذا العمل وأن يلقوا الأسئلة على العديد من شخصيات هذه السيرورة.

>مصنوع في الهند، في جولة خلال ٢٠١٣-٢٠١٤ :

كان لمسرحية مصنوع في الهند نجاح ضخم في سكندنافيا. افتتحت عروضها في خريف ٢٠١٢ في ستوكهولم وبعد أن جالت في كل السويد، عرضت سنة ٢٠١٣ في العديد من المواقع في الدانمارك. للمسرحية الآن نسخة متجولة، وترغب أمريتا باندي وديتي ماريا بيارغ في عرضها في المؤتمرات والمهرجانات بوصفها مثالا للكيفية التي بها يمكن للفنانين والآكاديميين أن يدفعوا بأعمال بعضهم البعض. مدة العرض ساعتان بما في ذلك أسئلة الركح وأجوبتها مع أمريتا التي تضطلع بأدوار العديد من الشخصيات المنخرطة في سيرورة استئجار الأرحام.

يمكن الكتابة مباشرة إلى أمريتا باندي على العنوان
amritapande@gmail.com
وللمزيد من المعلومات والمراجعات والمرئيات يمكن الاطلاع على الرابط
www.globalstories.net

علم الاجتماع الفرنسي

في منعطف القرن الواحد والعشرين

بقلم برونو كوزان (Bruno Cousin)، جامعة ليل ١ فرنسا، وعضو لجنة البحث حول التنمية الجهوية والحضرية بج د ع اج (ل ب ا ٢)، وديدي دومازير (Didier Demazière)، المركز الوطني للبحث العلمي والعلوم السياسية، باريس ، فرنسا

لم يكن علم الاجتماع بوصفه حقلا ومهنة على ما هي ممارسة في فرنسا موضوع دراسة نسقية بوصفهما موضوعي علم اجتماع. وعلى الرّغم من أن اختصاصات أخرى مثل الفلسفة والاقتصاد كانت مركز اهتمام العديد من التحاليل (مثل التي طوّرها حول علماء الاقتصاد كل من فريدريك لوبارون (Frédéric Lebaron) وماريون فوركاد (Marion Fourcade)) فلا يوجد تفحّص كلّي لاختصاصنا بوصفه حقلا وطنيا.

على أن لنا العديد من دراسات الحالات المفردة أو السِّيَر حول علماء اجتماع يُعدّون من بيْن الأكثر إبداعا فكريا وأو من وجوه المنظمات الأكثر أهمية مثل جورج فريدمان (Georges Friedmann) أو جورج غورفيتش (Georges Gurvitch) الذي اضطلع، على الرّغم من عدم شهرته بين القراء غير الفرنكفونيين اليوم، بأدوار مفتاحية في التأسيس لعلم الاجتماع ضمن الآكاديميا الفرنسية في حقبة ما بعد الحرب رابطا الصلات بين طلاب إميل دوركايم (مارسال موس وموريس هالفاكس Marcel Mauss, Maurice Halbwachs) والمجموعات التي تَلَتْهُمْ.

بل إن العديد من المقاطع السيرية الذاتية والتواريخ أو التحاليل الذاتية التي أنجزها علماء الاجتماع الفرنسيون الأكثر تأثيرا خلال نصف القرن الماضي: ريمون آرون (Raymond Aron)، جورج بالانديي (Georges Balandier)، لوك بولتانسكي (Luc Boltanski)، بيار بورديو (Pierre Bourdieu)، ميشال كروزيي (Michel Crozier)، فرانسوا دوبي (François Dubet)، هنري لوفافر (Henri Lefebvre)، هنري مندراس (Henri Mendras)، إدغار موران (Edgar Morin)، بيار نافيل (Pierre Naville)، جيرار نواريال (Gérard Noiriel) ودومينيك شنابر (Dominique Schnapper) من بين آخرين، فضلا عن أقوال وتأمّلات أقل شكلية، جاءت على ألسنة زملاء آخرين والتواريخ الرسمية لعدد من الأقسام ومن مراكز البحث وملاحظاتنا المباشرة، تسمح لنا بأن نرسم في خطوط عريضة التطوّر العام لعلم الاجتماع الفرنسي خلال العقود القليلة الماضية.

التغير الأول المهم هو الضعف التدريجي للتعارضات بين مدارس الفكر وتعويضها بتنظيم للآكاديميين أكثر تعلقا بالمواضيع. فيما كانت مدارس التفكير منظمة حول باراديغمات نظرية قويّة وآكاديمي قائد ومركز بحث، يوجد على الغالب في باريس، ييسّر التنظيم الموضوعاتي (الغرضي) التعاون بين مختصّين في موضوع ما. لا يوجد اليوم مثلا معادل للرباعي المهيمن بورديو- توران- كروزيي- بودون الذي شكل بنية العديد من الحقول العلمية الاجتماعية منذ أواسط السنوات ١٩٧٠ وصولا إلى النصف الثاني من السنوات ١٩٩٠ (أي خلال الحقبة التي تلت الأفول الآكاديمي للمادية التاريخية ونجاح البنيوية). لم تختف اختفاء كاملا ولا شك المجادلات العلمية والمنافسات بين ورثة هذه التقاليد وطفت صياغات نظرية جديدة أخرى ذات مقبولية وطنية ودولية قوية . ولكننا اليوم، وعوضا عن النزاعات النظرية الكبرى، نجد أنفسنا إزاء إعادة تنظيم للمناقشات العلمية حول مواضيع كبرى رئيسيا: علم الاجتماع الحضري، علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع السياسي، علم اجتماع التربية، علم اجتماع الهجرة، إلخ...

هذا الانجذاب نحو التخصص مقود من جهة بتصاعد كبير لأعداد الباحثين والباحثين المدرسين على امتداد العقود الأخيرة من القرن العشرين وهو تيار يدفع الباحثين المنفردين إلى البحث عن الاختلاف من خلال مشاريع بحثية أكثر دقة وتعزيز الإبداع لديهم أو بدعم الحقول الفرعية التي يحضر في كل واحد منها عدد من الأعضاء كاف لتأمين قَدْر من الاستقلالية. فضلا عن ذلك، حمل النفاذ الأيسر إلى الأدبيات العلمية من كل أنحاء العالم انفتاحا علميا دوليا ولكن الحدود بين الحقول الفرعية تعززت هي أيضا من خلال تنامي كلفة الحصول على فرص قيادة وتركيز حوار مع المرجعيات الدولية أي الأدبيات إنكليزية اللسان وهي التي تتطلب الآن النشر في المجلات الفرنسية الرئيسة وكذا بالإنكليزية بالطبع.

خلال الخمسة عشر سنة الماضية، رغب البعض من جامعات البحث الأعلى صيتا

>>

في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك العلوم السياسية (Sciences Po) ومعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) في حيازة اهتمام وأثر دوليين بما أنجر عنه، وبصفة غير مباشرة، تدعيم هذا الاتجاه نحو التذرر فيما عزز تنظيم الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع (سنة ٢٠٠٢) ضمن فروع غرضية التيار مباشرة ، بل إن التخصصات الغرضية تتناسب كثيرا مع اهتمام الآكاديميا الفرنسية المنبث بتداخل الاختصاصات داخل العلوم الاجتماعية والإنسانيات على خط المشروع الأخير لمدرسة الحوليات في توحيدها. كما تشجع هذا التطور مختلف المؤسسات التي تبحث عن الخبرة القطاعية.

والحقيقة أنه ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين مرت الأدوار الثلاثة التي اعتاد علماء الاجتماع الفرنسيون تبنيها، آكاديميون منقطعون إلى البحث، مستشارون لدى صناع القرار، و أو مثقفون نقديون بالعديد من التغيرات. كان يفترض في الدور الأول أن يتعزز عبر الإصلاحات الأخيرة التي تهدف إلى جعل الباحث الفرنسي أكثر تنافسية على المستوى الدولي. على أن ندرة الخطط البحثية والتدريسية (أنظر نص موسلان Musselin في هدا العدد من حوار كوني) وتعميم تمويل البحوث عبر التنافس على عروض المشاريع المقترحة، واتساع جهاز بيروقراطية التعيير المتصرف على رأس العديد من هيئات التحكيم الأقراني (أنظر نص لوبارون Lebaron في هذا العدد من حوار كوني) قلّصت من الاستقلالية الفردية والجماعية لعلماء الاجتماع وكذا الأمر بالنسبة إلى آكاديميي الاختصاصات الأخرى.

في ذات الوقت لم تزدد أهمية دور علماء الاجتماع الفرنسيين بوصفهم مستشارين. وعلى الرغم من مشاركة العديدين في اللجان الاستشارية الوطنية والمحلية وفي مجموعات التفكير أو في عمليات الاتصال الثقافي أو في تلك الساعية إلى إضفاء الصبغة البنيوية على النقاشات العمومية، ليس لعلماء الاجتماع إلا أثر ضعيف في التطوّر الحالي للسياسات العمومية. كثيرا ما يُتعامل مع خبرتهم على أنها مكمل (محدود) للتحاليل التي يطورها داخليا تكنوقراط سامون في الحكومة (فيما لا تولي المدرسة المكلفة بتدريب هؤلاء المسؤولين العموميين عَنَيْتُ المدرسة الوطنية للإدارة إلا اهتماما طفيفا لعلم الاجتماع) كما يُنظر للاقتصاد على أنه علم حُكْم أكثر مشروعية وفاعلية من علم الاجتماع. ولا يمنع ذلك أن يتم اعتبار النظر العلمي الاجتماعي لدى البعض من الهيئات في كلا القطاعين العمومي (إذا ما كان في مواجهة ‹مسائل اجتماعية›) والخاص (إذا ما كان منشغلا بالتصرّف في الموارد البشرية) ضروريا (أنظر نص نيرات Neyrat في هذا العدد من حوار كوني).

أخيرا، وخلال الأعوام القليلة الماضية، تغيرت أبعاد علم الاجتماع الفرنسي النقدية هي أيضا، أي قدرته على التنديد باللامساواة وبآليات الاستغلال والهيمنة والتمييز وإعادة الإنتاج الاجتماعي وكذا قدرته على تزويد الحركات الاجتماعية بالأدوات المفاهيمية والبدائل الممكنة للنظام الاجتماعي القائم راهنا. منذ وفاة بورديو سنة ٢٠٠٢ لم يحصل عالم اجتماعي في فرنسا على اعتراف مشابه لما حازه هو بوصفه مثقفا نقديا. ولكن الاتجاه نحو التخصّص شجّع على تكاثر علماء الاجتماع والمجموعات الملتزمة بوصفهم ‹مثقفين مخصوصين› (“specifi c intellectuals”) (في المعني الذي يستخدمه ميشال فوكو Michel Foucault) وكثيرا ما تعرض تحاليلهم ومواقفهم السياسية على صفحات الرأي في كبرى الصحف الوطنية وعلى أعمدة المجلات النقدية التي تقرأ داخل الأوساط الآكاديمية وخارجها وضمن مجاميع مقالات الرأي.بل إن اتجاها متصاعدا نحو الانعكاسية، في فرنسا وكذا في غيرها، يشجع على التفكير في مصاعب إنتاج الفكر وعلم الاجتماع النقديين مع مراعاة أثر ذلك أحيانا في تعديل مهنة علم الاجتماع مثلما كان عليه الحال عندما رفضت منظمة وطنية تبني ميثاق (أو مدوّنة) سلوك (أنظر نص بودال Pudal في هذا العدد من حوار كوني).

يمكن الكتابة مباشرة إلى برونو كوزان على العنوان
fr.bruno.cousin@univ-lille١
وإلى ديدي دومازير على العنوان d.demaziere@cso.cnrs.fr

مسارات آكاديمية في طريقها إلى الزوال

بقلم كريستين موسلان (Christine Musselin)، معهد العلوم السياسية، والمركز الوطني للبحث العلمي (Sciences Po, CSO-CNRS)، باريس، فرنسا

تتميز أنظمة التعليم العالي والبحث الفرنسية بمزيج من ثلاثة أنواع من المؤسسات: جامعات تعرض برامج تكوين في مستوى الدكتوراة ة، ومؤسسات وطنية للبحث وبما يشمل في آن معا متعددة الاختصاصات منها مثل المركز الوطني للبحث العلمي (م و ب ع CNRS) وأخرى أكثر تخصصا، في علم الأحياء (INSERM) مثلا وفي الفلاحة والعلوم الزراعية (INRA)، والغراند إيكول (كبرى المدارس العليا) التي تدرّب النخبة الصناعية والإدارية والاقتصادية الفرنسية ولكنها قليلا ما يكون لها مرشحون لنيل الدكتوراة ة. في غالب الحالات، يعمل مختصو العلوم الاجتماعية الفرنسيون، وبما في ذلك علماء الاجتماع، في الجامعات، وتوجد بعض الخطط في م و ب ع ولكن هذا يوظّف على الدوام عددا أقل من الآكاديميين الذين توظفهم الجامعات والفارق بينهما في اتساع. ذلك أن ارتفاع عدد الطلاب جعل الخطط التي تعرضها الجامعات تتزايد بقيمة معتبرة وبسرعة هي على الدوام أعلى من سرعة نمو عدد الخطط التي يعرضها م و ب ع. كما يعمل عدد من علماء الاجتماع في مؤسسات بحثية متخصصة ولكنها على الغالب هامشية باعتبار عدم تركيزها على العلم الاجتماعي . . أخيرا يعمل عدد قليل من علماء الاجتماع في معاهد للهندسة أو الأعمال على أنّه لا معطيات بحوزتنا حول هذه المجموعة. ولكن، وبما أن مساراتهم المهنية ومرتباتهم مخصوصة بكل معهد، فإن هذه الملحوظات التي نقدم تركز على الجامعات حيث يعمل اليوم عدد غالب من علماء الاجتماع الآكاديميين الفرنسيين.

تتطلب الخطط الجامعية شهادة دكتوراة كما يتوجب أن يحصل المتقدمون لها على إشهاد بتخصصهم من هيئة وطنية تنتظمها لجان وطنية تتكون على أساس الاختصاص وهي اللجنة الوطنية للجامعات (ل و ج CNU, Comité National des Universités) حتى يسمح لهم بالتقدم الترشيحي للشواغر الوظيفية بوصفهم أساتذة محاضرين – مشاركين (أ م MCF (maître de conférences)). من المهم أن نلاحظ أن مثل هذه الخطط في فرنسا تأهيلية وأن ليس للجامعات الفرنسية تاريخيا ‹مسار تأهيلي› على الرغم من أن بعض كبرى المدارس العليا قد تبنّت هذه الفكرة مؤخرا. من بين ٣٨٥ حاصل على شهادة الدكتوراة ة في علم الاجتماع سنة ٢٠١٣ تقدموا للحصول على التأهيل لم ينله منهم إلا ٢٢١ تنافس الكثير منهم، وكذا العديد ممّن تأهلوا خلال السنوات الثلاث الماضية على اعتبار أن التأهيل مستوجب لسنوات أربعة، على ٢٧ خطة في علم الاجتماع فتحت خلال السنة ذاتها.

وباعتبار أن الشواغر الوظيفية التي يعرضها م و ب ع قليلة جدا (٥ أو ٦ سنويا) فإن الشواغر الوظيفية الجامعية لا تهم إلا قسما صغيرا من الحاصلين على الدكتوراة ة في علم الاجتماع. سنة ٢٠١٢ انتدب ٦,٥ بالمائة من المؤهلين الجدد وكان الأساتذة المنتدبون الجدد للسنة ذاتها ذوي أعمار معدّلها ٣٥ سنة وكان ٥٧ بالمائة منهم من النساء. من الواضح أن الحاصلين على الدكتوراة ة ‹المؤهلين› متروكون على أبواب الآكاديميا ينتظرون. ومثلما أظهرته دراسة حديثة، لا تزال الآكاديميا الفرنسية تفضل زملاء جددا شبابا وحديثي التخرج ومنتجين أي زملاء ذوي مسار آكاديمي خطّي حصلوا حديثا على شهادة الدكتوراة ة. بأثرٍ من ذلك تتناقص أكثر فأكثر فرص الحصول على شواغر وظيفية للأساتذة أمام من لم يدخل الآكاديميا سريعا بعد حصوله على الدكتوراة ة ومن لم يحصل على شواغر وظيفية متتالية لما بعد الدكتوراة ة.

تُستوجب على الحاصل على وظيفة أساتذ ١٩٢ ساعة تدريس في السنة وفي العديد من المواقع يطلب من الوافد الجديد أن يتكفل بالفصول التي لا يرغب الآخرون فيها وأن يقبل عددا معتبرا من ساعات الخدمة. وبذلك يصير الحفاظ على درجة عالية من النشاط البحثي وزمنا أكثر طولا للعمل الميداني الكثيف أكثر عسرا. وفي المدن ذات التكاليف الحياتية الباهظة مثل باريس يكون المرتب (الشّهري) الضعيف الذي يعرض على أ م بحوالي ٢٥٠٠ يورو (٣١٥٠ دولار أمريكي تقريبا) بعد بضع سنوات دافعا ببعض أعضاء هيئات التدريس المنتدبين حديثا إلى الاشتغال بعمل إضافي مما يزيد من تقليص الزمن المتاح للبحث وهو النموذج الذي يفسّر سبب بقاء العديد من أ م في رتبتهم حتى بلوغ تقاعدهم وعدم ارتقائهم أبدا إلى رتبة أستاذ تعليم عال (بروفيسور).

الارتقاء إلى رتبة أستاذ تعليم عال يتطلب تأهيلا للإشراف على البحوث (habilitation à diriger des recherches) وهو نوع من الأطروحة الثانية. مجدّدا، يتوجب على المترشحين أن يحصلوا على ‹تأهيل› إشهادي من ذات اللجنة المختصة حتى يتمكنوا من التقدم للحصول على الأستاذية. نسبة التأهيل عالية إلى حد ما (حصل عليها ٦٧ بالمائة من المترشحين ٦٤ الذين تقدموا سنة ٢٠١٣) ولم تكن الخطط

>>

تنافسية بدرجة عالية خلال السنوات القليلة الماضية (عرضت ٢١ خطة لعدد ٤٢ من المترشحين حديثي التأهيل سنة ٢٠١٣ زيادة على من كانوا تأهلوا منذ سنة ٢٠١٠). سنة ٢٠١٢ انتدب ٣٠ بالمائة من المؤهلين الجدد في رتبة أستاذ تعليم عال، وكان أساتذة التعليم العالي لسنة ٢٠١٢ ذوي أعمار معدلها ٤٧ سنة وكان من بينهم ٤١ بالمائة من النساء.

يظهر التنافس على النفاذ إلى المهنة الجامعية أنها لا تزال تتمتع بالجاذبية بالنسبة إلى العديدين وإن لم تكن مجزية الراتب. تراوح الرواتب بين ٢١٠٠ يورو شهريا لفائدة أ م و ٦٠٠٠ يورو شهريا لأستاذ التعليم العالي الأكبر سنّا. ويعتمد التدرج جزئيا على التقدّم في العمر ولكن أيضا على مدى سرعة الارتقاء إلى رتبة أستاذ تعليم عال، على أن هذا على العموم يحدث في العلوم الاجتماعية بسرعة أبطأ مما هي عليه في العلوم.

تغيرت وضعية الآكاديميين الفرنسيين هذه، وبمن فيهم علماء الاجتماع، تغيرا هائلا خلال السنوات الأخيرة بفعل الإصلاحات في الحوكمة الجامعية. لا يزال الآكاديميون مسدي خدمات مدنيين ذوي منازل تضع تراتيبها الدولة ولكن صلاحيات أوسع فأوسع أوكلت للجامعات. منذ ٢٠٠٧ الجامعات مسؤولة عن سجل رواتبها بما جعل أعضاء هيئات التدريس لديها أشبه ما أمكن بمستخدمي مؤسساتهم الخاصة، كما وفّر توسع التعيير والبحث باعتماد المشاريع والتمويل باعتماد العروض، في الآن نفسه، المزيد من المعلومات للجامعات حول موظفيها وسمح بتعيير على أساس الاستحقاق ومجازاة أكثر مؤسسية وهو التحول الذي زاد بوضوح من التباين بين أولئك الذين تأقلموا بنجاح مع قواعد اللعب الجديدة والباقين، كما زاد من اختلاف الاختصاصات بين من تجد يسرا في الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة وتلك التي تجد فيها عسرا أكبر. من المبكر جدا القول إذا كان علماء الاجتماع سيستفيدون من إضفاء الصبغة اللامركزية على قرار تمويل الجامعات ومن هذه الوضعية الأكثر تنافسية أم لا ولكنه تحول مطروح رصده خلال السنوات المقبلة.

يمكن الكتابة مباشرة إلى كريستين موسلان على

christine.musselin@sciencespo.fr

تعيير البحث العلمي السوسيولوجي في فرنسا

بقلم فريدريك لوبارون (Frédéric Lebaron)، جامعة فرساي، فرنسا

يبذل علماء الاجتماع في فرنسا وفي غيرها من البلدان غالب حياتهم اليومية في تعيير أعمال بعضهم البعض وكذا في الإجابة على عدد معتبر من التقويمات التعييرية. من المؤكّد، وباعتبار الطريقة التي بها ينظم التعليم العالي والبحث وكذا التقاليد الفكرية الوطنية، أن هذا النشاط شبه الكوني يتخذ العديد من الأشكال.

>تعيير رسائل الدكتوراة والتصديق على الأهلية للإشراف على البحث:

في فرنسا، تُعيّر رسالة الدكتوراة بطريقة جد مخصوصة. الرسالة ذاتها طويلة، بأكثر من ٣٠٠ صفحة عادة وقريبا من ١٠٠٠ صفحة أحيانا، وهي تقدم إلى أعضاء لجنة تقويم محتملين، تكون عادة بتعداد ٥ أو ٦ من أعضاء هيئات التدريس الجامعي أو المدرسين الباحثين، بمن في ذلك المشرف على الرسالة. ويتوجب أن يكون اثنان من هؤلاء من المراجعين- المقوّمين الخارجيين أو المقرّرين من جامعات أخرى يمكن لهما أن يعلقا مناقشة الرسالة. إذا ما صادق المراجعان المقوّمان على الرسالة يتولى كل واحد من أعضاء لجنة التقويم ابتداء من المشرف على الرسالة التعليق عليها خلال جلسة المناقشة. عندها يوجهون أسئلة إلى المترشح وهو طقس يستغرق في العادة أكثر من ثلاث ساعات.

لاحقا تقرر اللجنة إذا ما كان لها أن تمنح المترشح مرتبة الشرف الأعلى أي ‹ثناء لجنة التقويم والمناقشة›، أم الاكتفاء ب›مرتبة الشرف الأولى›، وحتى مرتبة أدنى. تتطلب الأولى إجماع أعضاء لجنة التقويم والمناقشة على موافقة يتم التوصل إليها من خلال اقتراع سريّ. وفي الأخير يصوغ رئيس لجنة التقويم والمناقشة تقريرا مطولا عن الرسالة يسمّى ‹تقريرا حول رسالة› يحوصل فيه ما يأتي على لسان كل عضو من أعضاء اللجنة ويضطلع هذا التقرير بدور حاسم في المستقبل الآكاديمي للحاصل على الدكتوراة .

يسعى كل طلبة الدكتوراة للحصول على ‹ثناء لجنة التقويم والمناقشة› وهو تعيير حرج التوازن ولكنه اعتباطية إلى حد ما (وقد آثر البعض من الجامعات في الحقيقة أن يتخلوا عن هذه الممارسة). وعليه فإن اهتماما متزايدا يولى في علم الاجتماع إلى التقرير حول الرسالة. يمكن للتقرير أن يوفر جردا تأليفيا ومدققا إلى حد ما لمقومات قيمة الرسالة مرفوقا بتعاليق متنوعة من أعضاء لجنة التقويم والمناقشة توضّح مساهمات المترشح.

>تعيير الإنتاج الآكاديمي (المقالات، الكتب، التقارير):

على امتداد السنوات القليلة الماضية شهد تعيير المقالات المعدة للنشر في المجلات تغييرات واضحة. ثمة ‹نظام للمعايير› يحدّد سجلّ الممارسات التعييرية بصدد الوضع متوافقا مع المقاييس الدولية بما في ذلك إغفال اسم الكاتب ومراجعات مغفلة الاسم ومفضّلة يقوم بها مراجعان مقومان على الأقلّ ونظام تبادل معقول التوقيت والتدبير للمقالات وللمراجعات. وتنقاد هذه التحولات بالضغط المتزايد الذي يتولد عن ضرورة النشر لدى مختلف مستويات كلّ مسارٍ جامعي.

لا تزال المنشورات إنكليزية اللسان قليلة في المجلات الفرنسية ولكنها صارت مؤشرا تعييريا جوهريا لكلا الباحثين والمؤسسات له أثر بديهي في المجلة. يعمد البعض من المجلات الفرنسية إلى انتخاب عدد قليل من مقالاتها للترجمة إلى الإنكليزية بغية الرفع من منظورية ما يعتبر من النتائج الأكثر أصالة لعلم الاجتماع الفرنسي.

تنشر الوكالة الفرنسية لتعيير البحث والتعليم العالي (و ف ت ب ت ع) قائمة في المجلات مختلفة الألسن التي تعتبر في طليعة المستوى العلمي للاختصاص. من المؤكد أن الحكم الكيفي يتواصل في الممارسة مسلطا على ما يعتبر ‹المجلات الرئيسة›، كما يتسبب في توتر حول هذه القائمات وما إذا كانت بعض المجلات ‹علمية اجتماعية›، أم لا وكذا حول ‹قيمتها›، ومن المهم أن نلاحظ أن نشر الكتب لا يزال يحظي بالأهمية وكثيرا ما تنشر الرسائل على صيغة كتب كما تستمر المجلدات الفردية والجماعية في تشكيل المناقشات المهنية والتدريس سواء بسواء.

>المسارات المهنية والمؤسسات:

تعتمد الخطط الجامعية على تعيير تنجزه لجان مختصة:›لجان الانتقاء› للجامعات الفرنسية و›اللجنة الوطنية› الخاصة بخطط البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي. تعتبر الرسالة وكذا التقرير حول الرسالة ولا شك بالغي الأهمية في بداية المسار، على أن أهمية أكبر

>>

توكل الآن إلى المنشور من المقالات في المجلات وكذا إلى التدريس والخدمة المهنية المقدمة.

من المهم أن نميّز بين الإجراءات التعييرية معتادة الاستخدام بالنسبة إلى باحثي م و ب ع أو المنظمات المماثلة عن تلك التي تستخدم مع أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والكليات والتي تعتمد على ما إذا كان المرء أستاذا محاضرا- مشاركا أو أستاذ تعليم عال (بروفيسور) ولا يتقدّم للحصول على الرتبة إلا بحثا عن ترقية. في الحالتين تتولى لجنة وطنية تتألف من ممثلين منتخبين ومعينين التعيير جماعيا وتثار العديد من المجادلات حول مؤشرات الانتقاء والمجلات، إلخ...

في حالة الجامعات، شهد المجلس الوطني للجامعات اندلاع نزاعات مهنية، إذ وعلى الرغم من إمكانية اعتبار الأمر فكرة مقبولة على العموم، لا يعتبر كل علماء الاجتماع ضروريا وضع عدد أدنى من المعايير المعلنة للعمل الخِبْري أو لنوعية المنشورات، بل إن أغلبهم يرفضون تطبيق المعايير القياسية التي تعتمد القياسات البيليومترية للمؤلفات. تشكل مقاييس التعيير إذا حقلا معقدا يتطلب تبني منظور منفتح ومتعدد الأبعاد. وعليه فإن الحاجة ماسة إلى الاستمرار في مناقشة متصلة وعميقة لكل واحد من مكونات مهنتنا: التدريس، والبحث، ونشر نتائج البحوث والخدمة المهنية وباقي المسؤوليات ومن المؤكد أن كل واحد منها في حاجة إلى مؤشرات مختلفة حتى يعتبر بجد ولا نكتفي بتطبيق القياس البيبليومتري.

أخيرا، تعيّر المراكز البحثية أو المخابر من قبل و ف ت ب ت ع رئيسيا على أساس الأرقام التي تسجلها بمنشوراتها، كما يعتمد مؤشرات أخرى منها الاشتغال الداخلي، الحوكمة، الحركية الفكرية التي تقاس حسب تنظيم الملتقيات، إلخ. على خلاف بلدان أخرى ليس لفرنسا نظام ترتيب وطني للمراكز البحث ولا للأقسام، ويعتمد الترتيب الذي تتبناه الوزارة على مؤشرات من قبيل التوظيف المهني للطلبة الخريجين. وعليه فإنه مرتبط بطول برامج الماجستير المهني.

>من أجل تعيير أكثر تعددية وتفهما:

إذا ما رغبنا في استدامة اختصاص ثري ومجدد، يتطلب مستقبل تطور علم الاجتماع الفرنسي أن ينشر على نطاق واسع مفهوم متعدد المستويات لجودة البحث والمنشورات. من أجل ذلك علينا أن نرفض هيمنة كلية للّسان الإنكليزي يمكن أن تمحو البعض من الخصوصيات القومية. كما علينا أن نرفض كذلك فرض استخدام القياسات المترية قياساتٍ مبسطةً ومهينة في تعيير الباحثين والمراكز البحثية. علينا تطوير أشكال أكثر تدقيقا وتلوينا للتعيير بحيث نقيس الخصوصيات والمميزات التي تتصف بها الأعمال العلمية الاجتماعية. كما أنه من الجوهري رفض أي شكل من الفئوية سواء أكانت في المدارس أم في التقاليد الفكرية.

نحن في حاجة إلى جهود كبرى للحفاظ على الحياة الفكرية للإنتاج الآكاديمي بالألسن الوطنية كما علينا أن نزيد من التبادل بينها وهو ما يتطلب الترجمة ولكن على ذلك أن يكون بما ييسر نشر المعرفة على أسس أكثر مساواة. بل إن انتباها إلى مؤشرات غير المنشورات في كلا التعييرين الفردي والجماعي هو من الحسم بمكان بالنسبة إلى مستقبل اختصاصنا.

جودة برامجنا العلمية الاجتماعية ذات قيمة مفتاحية ولكن المؤشرات التي نستخدمها والتي تعتمد على التوظيف المهني للطلبة الخريجين فحسب غير كافية بالمرة. وعلى الرغم من ضرورة اعتبار ذلك فإن بالإمكان قياسها وتأويلها بطريقة أفضل. بل إنه من الضروري كذلك إيلاء الاعتبار للمساهمات في الحياة الآكاديمية وجودة ‹الحوكمة الديمقراطية› وكذا ظروف العمل الآكاديمي وبناء المسارات المهنية وعلى الخصوص تلك التي تهم الموظفين بعقود هشة.

يمكن الكتابة مباشرة لفريدريك لوبارون على العنوان:
frederic.lebaron@uvsq.fr

مهنة علم الاجتماع المتغيرة في فرنسا

بقلم فردريك نيرات (Frédéric Neyrat)، جامعة ليموج، فرنسا

منذ السنوات ١٩٦٠ مثّل علم الاجتماع الفرنسي موضوعا لنوع من المحاكمة حيال آفاقه المهنية. بالتزامن مع أول جمهرة للتعليم العالي تزايد بشكل كبير عدد الطلبة المسجلين في مساق علم الاجتماع ولكن وعلى اعتباره تخصصا ‹جديدا› مقارنة بالإنسانيات، أثار علم الاجتماع شكوكا في ما يهم الشغورات التي يمكن أن يوجدها في وقت كان ينظر فيه إلى فرص التشغيل (ومن ثم محتويات المساق هي أيضا) رئيسيا من منظور انتداب أساتذة معاهد التعليم الثانوي. والحقيقة أن علم الاجتماع لم يكن إلى خمسين سنة مضت يدرّس في معاهد التعليم الثانوي ولكن حتى بعد إدراج الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في برامج تلك المدارس واستحداث امتحانات تناظرية لانتداب الأساتذة (شهادة الكفاءة المهنية للتدريس بالتعليم الثانوي سنة ١٩٦٩ والتبريز للعلوم الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٧٧) ظلت الصلات مع مساق علم الاجتماع في الجامعات محدودة.

فضلا عن ذلك كانت الشكوك المتعلقة بالسبل المتبعة في بناء مسارات طلبة علم الاجتماع مقودة بالسياسي حيث كان البعض من الطلاب المحتجين في ماي ١٩٦٨ من طلبة علم الاجتماع. رأى من اتبعوا ريمون آرون (Raymond Aron) الثورة الخادعة: تشريح ثورة طلابية (The Elusive Revolution: Anatomy of a Student Revolt, Praeger, ١٩٦٩) في نقده ‹ للهذيان الجماعي› ل‹ثورة ماي› قضيتهم الكبرى في ‹الجامعات ذات الصبغة التراكمية› وفي ‹غياب الآفاق التشغيلية› التي نتجت عنها وهو الخطاب الذي تم تحيينه بانتظام من طرف صحفيين وسياسيين. صار علم الاجتماع علامة مميزة لغياب خيارات مهنية لدى طلبة جامعات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية حتى بعد أن أشار المركز الفرنسي للبحث في التأهيل المهني (م ف ب ت م) أن ذلك في حاجة إلى المراجعة على ضوء التجارب الفعلية للخريجين من كلا برنامجي الإجازة والماجستير في علم الاجتماع.

على أن التوظيف المهني لعلماء الاجتماعي في مستوى الدكتوراة أو بالأحرى توظيف علماء الاجتماع بوصفهم مهنيين هو الذي يتمتع بأهمية أعلى وهو ما يمكن أن يوفر نظرا من الداخل للكيفية التي بها يتحدّد موقع الاختصاص ككلّ. تتبادر إلى الذهن على الفور مهنة المدرس الباحث وكذا مهنة الباحث في المؤسسات العمومية عامة. استفاد اختصاص علم الاجتماع ولاشك من الموجة الثانية من التوسع الجماهيري الثاني للتعليم العالي. في ما بين ١٩٨٤ و٢٠١٠ نما عدد خطط التدريس- البحث في علم الاجتماع بسرعة أعلى من سرعة نمو اختصاصات أخرى إذ كانت الزيادة ب٣٠٢ بالمائة لعلم الاجتماع مقابل ٢١٣ بالمائة لكل الاختصاصات. على أن نماذج النمو الأخيرة كانت أقل وعدا لعلم الاجتماع مثله مثل قطاعات جامعية أخرى. بصفة عامة، يمكن القول إن البحث في فرنسا في تراجع وأن عدد مراكز العمل في الجامعة قد انحدر حيث تناقص العدد الجملي لمركز الأستاذ الباحث بما قدره ٢٥ بالمائة في أقل من خمس سنوات منحدرا من ٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠، مماثلا لما حدث بالمركز الوطني للبحث العلمي الذي تناقصت مراكز العمل فيه من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ في نفس الفترة.

في تلك الأثناء، تكثفت ظروف العمل الهشة في كلا خطط البحث والتدريس بالتعليم العالي حيث يتم تمويل نسبة مائوية أكبر من البحث العمومي في فرنسا من خلال طلب عروض المشاريع أي من خلال الوكالة الوطنية الفرنسية للبحث (و و ف ب). تستحدث خطط لما بعد الذكتورا ولكنها هشة بطبعها بل إن الجامعات تسعى إلى تأجيل توظيف الأساتذة الباحثين توظيفا نظاميا دائما (في خطط تكليفية وعمومية). عندما تمت المصادقة على قانون LRU سمح للجامعات بأن تنتدب في مراكز تعمل بموجب عقود خاصة دائمة من أجل تأمين ‹وظائف تدريس،بحث أو تدريس وبحث›، وقد تبنى عدد متزايد من الجامعات منذ ٢٠١٢ هذه الاستراتيجية. وبالفعل فقد تم ضمان ‹استقلالية› الجامعات العمومية الفرنسية بعد أن تخلت الدولة جزئيا عن تمويلها مثلما أظهره توماس بيكيتي (Thomas Piketty) في مقال حديث له (أنظر ‹إفلاس صامت في الجامعة في صحيفة ليبيراسيون"Faillite silencieuse à l'université,"" Libération, November ١٨, ٢٠١٣). نتيجة لذلك يجد ربع العدد الاجمالي من الجامعات الفرنسية نفسه على شفا الإفلاس ومتزايد الاعتماد على خطط غير محددة ترتيبيا أبخس ثمنا ولا تؤدي إلى عقود ذات أمد طويل.

لحسن الحظ ليس مستقبل علم الاجتماع مقصورا على المجال الجامعي إذ تم بعث العديد من شركات البحث والاستشارة تعتمد المهارات العلمية الاجتماعية على مرّ السنين القليلة الماضية مدفوعة بطلب متنام على البحث التطبيقي والتعيير. في كلا مجالي العمران والتخطيط تعتبر إلزاميةً الدراساتُ التمهيدية التي تضطلع بها فرق متعددة الاختصاصات عادة، وحسب أهمية أي واحد من المشاريع

>>

وأهدافه يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا جزءً من الفرق المكوّنة. ويصح هذا على الخصوص في مشاريع ‹التجديد العمراني› وبصفة أخص عندما يتعلق الأمر ب‹المناطق الحضرية الحساسة›، حيث يوجب القائمون على التصرف في البرنامج تضمينَ تقدير لأثر مشاريع التخطيط في ما يتعلق بالمزج بين مجموعات اجتماعية مختلفة.

يعتبر تعيير السياسة العمومية سوقا أخرى من أسواق شركات البحث والاستشارات المستقلة، إذ وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية مثلا، يطلب من علماء الاجتماع أن يعيّروا العمل الرعائي المنجز لفائدة المسنين، وعلى غرار ذلك كثيرا ما تكون السياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية محل تعييرات منتظمة من قبل مختلف سلطات الدولة. وأخيرا يتطلب قطاع الأعمال هو أيضا بحثا في مواضيع من قبيل تعيير المخاطر النفسية (الضغط، التحرش، الانتحار،...) وتنظيم العمل (إعادة التنظيم، إجراءات التسريح، تغيير المواقع، إلخ...)، تعزيز المساواة الجندرية، ومواجهة التمييز داخل الشركات.

ليس علماءُ الاجتماع المهنيين الوحيدين في سوق البحث والاستشارة في ما يهمّ هذه المواضيع، إذ أن الدراسات كثيرا ما تكون متعددة الاختصاصات. وفضلا عن ذلك يتنافس علماء الاجتماع مع مهنيين آخرين يدّعون أنهم علماء اجتماع ذلك أن تسمية الاختصاص ليست محمية في فرنسا. وعلى الرغم من ذلك فإن التخصّص المتزايد يجلب للمهنة بعض الحماية من خلال بعث مساقات الماجستير المهني التي تركّز على التدريس والاحتراف في قطاع معيّن مثلا. يبدو تعزيز كلا المهارات الكمية والكيفية مقدرا تقديرا عاليا ومطلوبا ومكمّلا هامّا لمجالات الخبرة الأكثر شخصية (السياسات العمرانية، أو الصحية، أو الاجتماعية، إلخ).

يحمل بعض علماء الاجتماع العاملين في شركات البحث درجة الدكتوراة وقد قرّروا أن يغادروا جزئيا أو كليا الآكاديميا بالنظر إلى ظروف سوق العمل الآكاديمية. على أن علاقات قويّة تربط بين الاثنين إذ يدعم بعض الأساتذة والباحثين هذه الشركات من خلال المشاركة في لجانها العلمية مثلما يمكن لعلماء الاجتماع العاملين في شركات البحث احتلال خطط تدريس في الجامعات.

ختاما، ليس علماء الاجتماع مقصورين على من يدرّسون ويقومون ببحوث علمية اجتماعية داخل الآكاديميا وخارجها سواء بسواء إذ علينا أن نعتبر من ضمنهم كلّ المهنيين الذين تدرّبوا على علم الاجتماع في نقطة ما من مساراتهم المهنية والذين يسلطون عينا علمية اجتماعية على مهنهم. ولسوء الحظ ليست تتوفر لدينا معطيات تسمح ببلورة مناقشة حول هذا على مستوى وطني.

يمكن الكتابة مباشرة لفريديريك نيرات على العنوان التالي: frederic.neyrat@gmail.com

ماذا يفتقر علماء الاجتماع الفرنسيون إلى 'بروتوكول اخلاقيات البحث العلمي'

بقلم رومان بودال (Romain Pudal)، المركز الوطني للبحث العلمي، فرنسا

على خلاف الجمعيات العلمية الاجتماعية في بلدان أخرى، قرّرت الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع (ج ف ع اج) ألا تتبنى مدوّنة سلوك للمهنة العلمية الاجتماعية خلال اجتماعها سنة ٢٠١١ وهو القرار الذي اتخذ بعد سنوات عديدة من المجادلة ركّزت فيها الجمعية مجموعات عمل وفحصت المدوّنات الموجودة في بلدان أخرى وعلى الخصوص في أمريكا الشمالية بغية إنجاز مُسَوّدة أثارت الكثير من النقاش.

أثير السؤال حول ما كان على علم الاجتماع الفرنسي أن يتبنى ‹ميثاقا ديونتولوجيا› أم ‹بروتوكول اخلاقيات البحث العلمي› أوّل ما أثير من قبل مجموعة من علماء الاجتماع العاملين لفائدة شركات خاصة ووكالات عمومية ومنظمات أخرى خارج الآكاديميا حيث مواثيق السلوك موجودة بالنسبة إلى معظم المهن. كانت مسودة الميثاق الديونتولوجي الخاص بعلماء الاجتماع مبنية على مواثيق السلوك الموضوعة من قبل جمعيات علمية اجتماعية أخرى ومستشارين ومهنيي صحة أو مشتغلين بالعلوم التجريبية يبحثون عن إيجاد كيفية لإعلام الناس الذين يكونون موضوعا لعملهم وحمايتهم.

التهبت المجادلات حول هذا الموضوع منذ البداية بما في ذلك سنة ٢٠٠٩ عندما ألقى مايكل بورواي (Michael Burawoy) محاضرة خلال المؤتمر الثالث للج ف ع اج في باريس حول مشروعه ‹لون الطبقة الاجتماعية حول مناجم النحاس: من التقدم الأفريقي إلى إكساء الجنسية الزمبية› (The Colour of Class on the Copper Mines: From African Advancement to Zambianization (Manchester University Press, ١٩٧٢).). فقد شرح استحالة قيامه ببحثه حول التمييز العنصري في زمبيا لو كان تحلى ‹بالشفافية› المطلقة حيال غاياته في علاقته مع الفاعلين الاجتماعيين ذوي الشأن. عززت المحاضرة مواقف من كانوا يعارضون تبني ميثاق سلوك من أجل تعديل المهنة العلمية الاجتماعية.

سنتين اثنتين بعد ذلك، قدّم مشروع نهائي لميثاق السلوك ونوقش خلال المؤتمر الرابع للج ف ع اج في غرونوبل (http://www.afs-socio.fr/sites/default/files/congres09/FormCharte.html). توزّع المشروع على قسمين ركز الأول منهما، وقد حاز دعما واسعا، على ‹الممارسات الحميدة› في المهنة بما في ذلك حقوق طلاب الدكتوراة ومسؤولياتهم وكذا حقوق المشرفين عليهم ومسؤولياتهم، وإدانة السرقات العلمية واليقظة تجاه الاستغلال والهشاشة المتزايدة والتحرش وأشكال أخرى من المعاناة خلال العمل طفت في كلا مجالي التدريس والبحث بالتعليم العالي. على أن العديد من الانتقادات وُجّهت في علاقة بالفعالية القانونية للميثاق في فض الخلافات. أسيكون من الضروري بعث نوع من الهيئة التأديبية لعلم الاجتماع؟ أستكون هيئة من بيْن صفوفه وكيف ستكرس شرعيتها؟ في أية صيغة ستكون؟ ما الوسائل التي ستكون موضوعة على ذمتها بحيث تعمل وتمارس العقاب؟ هل ستقيل ج ف ع اج زميلا عدّ ‹مذنبا› في ‹تجاوز ما›؟ أبرزت هذه الأسئلة مصاعب التوصل إلى اتفاقات حول المبادئ التي يمكن أن تعدّل مهنة علم الاجتماع وكذا الأفعال التأديبية الممكنة، بل لن يكون لمدونة السلوك، وإن تم تبنيها، وسائل للإجبار القانوني.

كان القسم الثاني من المقترح وبالنظر إلى جملة من ‹الممارسات الحميدة› تتعلق بالبحث في العلوم الاجتماعية أكثر عرضة للنقد الشديد. وقد أثارت الفقرة الموالية بوجه أخص الكثير من التردد وعدم الموافقة: ‹ على علماء الاجتماع واجب التفسير الواضح لبحثهم لفائدة الأفراد الذين سيشتركون فيه. بغية وصولهم إلى فهم كامل للسبب الذي يجعلهم مدعوين للمشاركة في مشروع ما يتوجب إعلام الأشخاص بما يلي: موضع البحث، غايته، هوية المسؤول عن مشروع البحث، هوية من يجري البحث، هوية من يموله، الكيفية التي بها ستتم مقاسمة (نشر) النتائج واستخدامها. لا يحق لعلماء الاجتماع أن يستخدموا وسائل تسجيل للمعطيات (مسجلات صوتية، كاميراوات تصوير، إلخ) من دون موافقة المشاركين في البحث. وعندما يعتزمون تسجيل وضعية أو تصويرها عليهم أن يقولوا للمشاركين في البحث سبب قيامهم بذلك›.

استلهم من تبنوا هذه القواعد اختصاصات مثل الطب وعلم الأحياء وعلم النفس، ونادوا بشفافية أكبر في البحث العلمي الاجتماعي وبحماية الأناس الذين يُتّخذون مواضيع له وعلى الأخص فيما يهم ضمان الاستخدام السليم للمعلومات التي تتعلق بهم أو

>>

أية معطيات أخرى يجمعها علماء الاجتماع. ومها بدت هذه المبادئ جديرة بالإطراء فسرعان ما أثارت مناقشات وخلافات تم تلخيصها في إصدار تكفل به سيلفان لورونس (Sylvain Laurens) وفريدريك نيرات (Frédéric Neyrat): ‹بأي حق؟ ما يتهدّد التحقيق في العلوم الاجتماعية› (Enquêter de quel droit ? Menaces sur l'enquête en sciences sociales (Éditions du Croquant, 2010

ركّز معارضو تبني ميثاق السلوك على الدفاع على ‹التحقيق الخبيئ› أي على بحث يكون فيه المشاركون على غير وعي كليا أو جزئيا بغرض مشروعه أو هوية الباحث بوصفه عالم اجتماع. لذلك أمثلة منها البعض الكلاسيكي في تاريخ العلوم الاجتماعية. واحد منها عمل مايكل بورواي المذكور أعلاه إلى جانب عمل دونالد روي (Donald Roy) حول العمل في المصنع، و ‹تعلم العمل : كيف يحصل أبناء الطبقة العاملة على أعمال مخصوصة بالطبقة العاملة لبول ويلي (Learning to Labor: How Working Class Kids Get Working Class Jobs, Columbia University Press, 1977) وعمل لاود هامفريز (Laud Humphreys) عن ‹التحلق حول الشاي› (tea-rooming) المثير للجدل. جادل العديدون بأن على هذا النوع من البحث أن يستمر من دون التحديدات التي يمكن لميثاق السلوك أن يضعها وعلى الخصوص الميثاق الذي كان أعضاء Institutional Review Board يعتزمون وضعه وهم من غير علماء الاجتماع. بدلا من ذلك تتوجب حماية حرية علماء الاجتماع من خلال تعيير الأقران للعمل العلمي الاجتماعي فحسب في ابعاده المنهجية والنظرية والإيتيقية. وقد تمت إثارة مختلف هذه النقاط على أنها واجبة المراعاة في البحث العلمي الاجتماعي.

تلخيصا وبفعل إثارة مثل هذه الأسئلة صارت الإجابات أوضح فأوضح. أسنكون قادرين على إجراء تحقيقات تتعلق بالتمييز المؤسسي والفساد السياسي والاقتصادي أو الصحفي والسلطة كما تمارس داخل مكتب الوزير الخاص وفي صفوف المتصرفين أو في العوالم الاجتماعية المتراتبة للنخب المخادعة إذا ما استجبنا للإلزامات التي تفرضها مثل هذه المواثيق؟ إن الإجابة البديهية هي لا.

على الرغم من المجادلات تم الاحتفاظ بالفقرة المذكورة في مقترح الميثاق مثيرة مناوأة متصاعدة من علماء الاجتماع الفرنسيين المدافعين عن التحقيق الخبيئ. وافق الكل على ضرورة إثارة المسائل الإيتيقية والديونتولوجية والإبيستيمولوجية ولكن تم النظر إلى وجوب تبني ج ف ع اج لميثاق ديونتولوجي يحتمل أن يضيّق على البحث وكأنه استسلام لإملاءات سياسية إدارية غير مقبولة ودفع بالعمل العلمي الاجتماعي إلى طريق مسدودة.

تم رفض الميثاق إذا وتمت إعادة تأكيد حرية البحث العلمي الاجتماعي وذكّر علماء الاجتماع الفرنسيون بعضهم البعض بذلك الجانب من عملهم الذي يتوجب عليه ألا يسدل الستر على أشكال متعددة من اللامساواة والهيمنة السارية في العالم الاجتماعي عبر بحثهم الذي سوف يستوجب في كل الحالات إخضاعه إلى مراجعة الأقران قبل النشر.

يمكن الكتابة مباشرة إلى رومان بودال على romain.pudal@free.fr

ما موقع علم الاجتماع؟ التغير البيئي الكوني والعلوم الاجتماعية

بقلم ستيوارت لوكي (Stewart Lockie)، جامعة جيمس كوك، أستراليا، والرئيس السابق للجنة البحث حول البيئة والمجتمع (RC24) صلب ج د ع اج

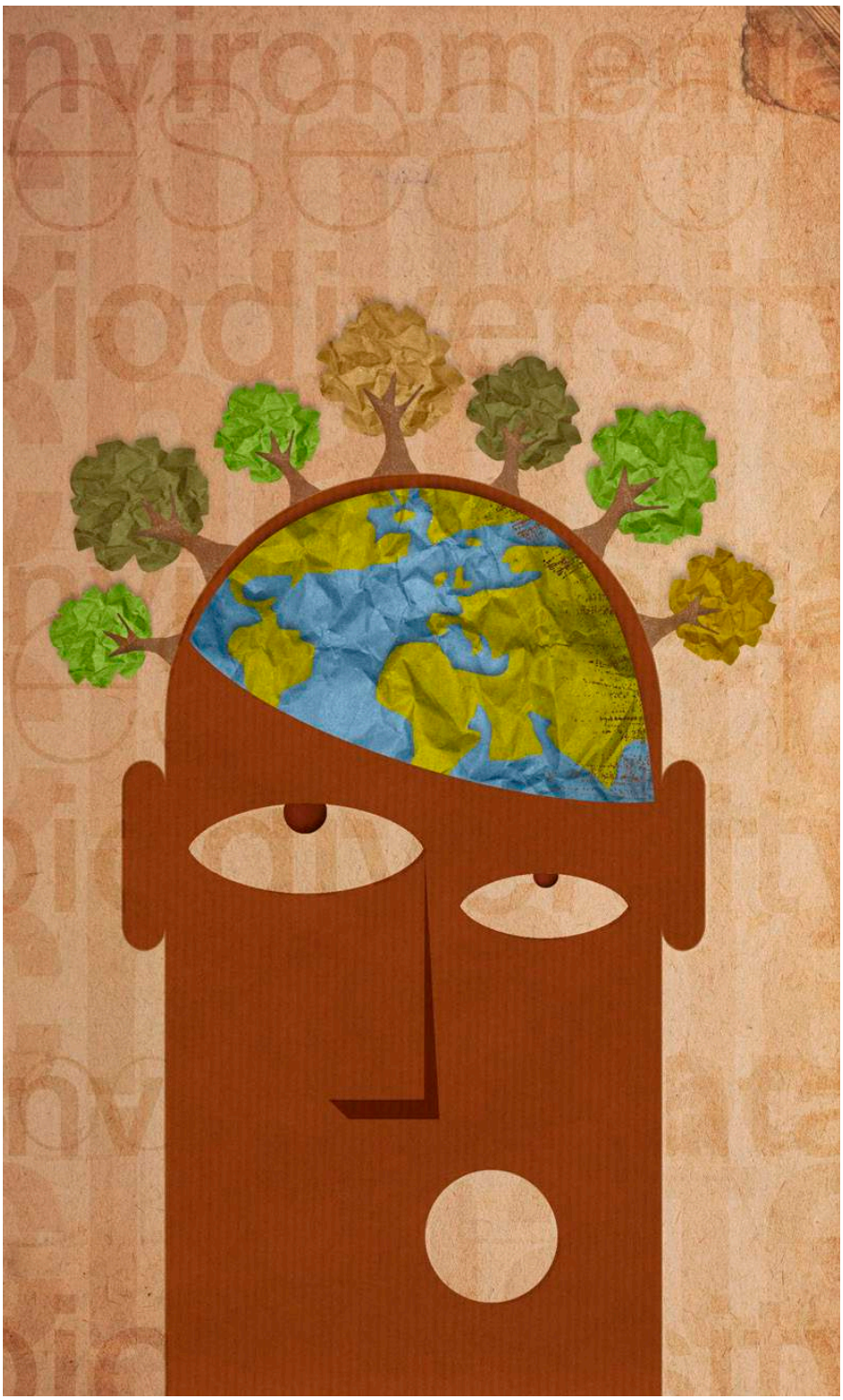

إمكانات علم الاجتماع الغير محققة في مواجهة التحديات البيئية العالمية. رسم توضيحي لأربو.

كثيرا ما يشتكي علماء الاجتماع من التجاهل الذي تقابل به مساهماتنا المحتملة في البحث البيئي والحوكمة ومن ميل سيرورات التقويم وصناعة السياسات إلى العلوم الطبيعية ومن اقتصار استشارتنا عندما تتم على الإجابة على أسئلة ضيقة تتعلق ب›الأثر الاجتماعي‹ و›عوائق تبني (القرارات)‹. ومما يثير السخط أكثر أن نرى مختصين من غير العلماء الاجتماعيين مثل علماء الأحياء والمهندسين ينشرون على الملأ أطرا لمفهمة الأبعاد الاجتماعية للتغير البيئي يستمدونها مباشرة من أنظمة إيكولوجية وسيبارنية.

كيف يمكن لنا أن نفسر التقليل الظاهر من شأن الخبرة والنظر السوسيولوجيين؟ يفسر الانحيازُ التخصصيُّ البعضَ من ذلك ولا شك ولكن بإمكان الأسئلة غير المناسبة التي يضعها علماء الاجتماع حول السلطة واللامساواة والديمقراطية، على ما أعتقد، أن تفسر أكثر. ولكن أي قسم من هذا التفسير يسعفنا بالكذب لصالحنا، ولصالح المعرفة التي ننتج ولصالح المتلقين الذين نسعى لبلوغهم؟

إذا ما اعتمدنا على المجلس الدّولي للعلوم الاجتماعية (م د ع اج International Social Sciences Council (ISSC)) تكون

>>

الإجابة ‹إلى حد قليل›. ينشر م د ع اج كل ثلاث سنوات تقريرا عن حال الاختصاص يتعلق بالرهانات والتيارات الحرجة في العلوم الاجتماعية. يلخّص تقرير العلم الاجتماعي الدولي لسنة ٢٠١٣ (World Social Science Report) المُعَنْوَن بيئات كونية متغيرة (Changing Global Environments) التزامات عدّة وضعتها اختصاصات متنوعة في العلوم الاجتماعية على عاتقها ويفصّل أجندا للنهوض بمساهمات العلم الاجتماعي في مجابهة التحديات التي يضعها التغير البيئي.

يشتمل بيئات كونية متغيرة على مساهمات أعدتها منظّمات مختصة مثل ج د ع اج ومبادرات بحثية اجتماعية متقاطعة الاختصاصات من قبيل البرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية للتحول البيئي (International Human Dimensions of Environmental Change Program). على المستوى السطحي يعتبر عدد الأنشطة المذكورة في التقرير واتساعها مدهشيْن ولكن وإزاء ما يتضمنه التغيّر البيئي الكوني في عمقه من عديد المآزق السياسية والاقتصادية فشل التقرير في الإمساك بالتيار الرئيس للاهتمام العلمي الاجتماعي في الغرض.

تستخدم التحليلات البيبليومترية في التقرير للمحاججة بأن علماء الاجتماع كانوا غائبين بشكل أساسي في ما يهم البحث في التغير البيئي. ويوحي البحث عن مقالات باستخدام تعابير من قبيل ‹التغير المناخي›، و‹السياسة المناخية›، و‹التغير البيئي› و‹التنمية المستدامة›، والتنوع البيئي›، إلخ في قاعدة بيانات Thompson Reuters Web of ScienceTM أن العدد المتصاعد للمقالات التي تحيل على التغير البيئي الكوني لم يمنع أن ظل يمثل نسبة مائوية ضئيلة من مخرجات البحث العلمي الاجتماعي.

ولكنني أعتقد أن التحليلات البيبليومترية تقلل نسقيا من المدى الذي يتسع إليه تصدي علماء الاجتماع، بوصفهم باحثين ومدرسين وعلى الأخص مواطنين، للقضايا البيئية وذات العلاقة بالاستدامة. تكشف نظرة سريعة إلى لجان البحث ومجموعاته ذات العلاقة داخل ج د ع اج وجودا متناميا لجماعات من الآكاديميين المساهمين في مختلف أنواع المشاريع والمناقشات والسيرورات السياسية وأن منظمات الحركة الاجتماعية والمجموعات ذات العلاقة تشهد مساهمات علماء اجتماع منتظمة وأنهم يضطلعون بأدوار قيادية في المجلّات متعددة الاختصاصات من قبيل ‹ التغير البيئي الكوني› (Global Environmental Change) و‹البيئة المحلية› (Local Environment)، بل إن العديد من تجارب البحث متعدد الاختصاصات والتشاركي والنشط، في الجنوب الكوني على الأخص، تقف على حاجز مُصَفّيات مراجعة الأقران وفواعل أثر المجلات المحكمة التي تتحكم في النفاذ إلى ما يسمّى بشبكة العلوم (Web of ScienceTM) وهو المشكل الذي تأمل لجنة البحث في البيئة والتنمية التابعة للج د ع اج أن تواجهه بتطوير مجلتنا الجديدة علم اجتماع البيئة التي ستنطلق في بداية ٢٠١٥.

على أن التقرير يعرض اقتراحات مفيدة لتوسيع تأثير العلم الاجتماعية. وتشمل ‹الأركان التغييرية› هذه التي تعتبر أسئلة علمية اجتماعية مفتاحية تتوجب الإجابة عليها بغية توجيه االانتقالات الإيتيقية العادلة نحو استدامة المحيط:

١- التعقيد التاريخي والسياقي: كيف تعالج سيرورات التغير البيئي الكوني المعاصرة ضمن الاقتصادات السياسية المخصوصة؟ كيف تتقاطع مع سيرورات أخرى من قبيل تلك المتعلقة بالهجرة والنزاع؟ كيف تختلف تجارب التغير البيئي على امتداد المكان والزمان والطبقة والجندر والإثنية والمعتقد،إلخ؟

٢- الآثار: كيف يؤثّر التغير المناخي الكوني في الناس وفي الجماعات؟ كيف تتوزّع هذه الآثار؟ كيف يتعامل الناس معها ويتأقلمون ويبدعون للإجابة على مثل هذا التغير؟

٣- ظروف التغير ومناظيره: ما الذي يقود التغيّر الفردي والجماعي؟ ما العلاقة بين التغير الاجتماعي والتدخل السياسي والسيرورات الديمقراطية؟ كيف يمكن للعلوم الاجتماعية أن تساهم في بناء إجماع حول التغير المرغوب فيه اجتماعيا؟

٤- التأويل وصنع المعنى ذاتيا: كيف يضفي الناس المعنى على التغير البيئي وما المشاريع الموجودة بغية دفع التعلم الاجتماعي ذي العلاقة؟ ما الافتراضات ونقاط الاعتماد المخفية التي ترتكز عليها خيارات الناس وسلوكاتهم؟ بالمقابل ما الذي يجيز اللامبالاة والتشكك والمقاومة للتحول التغييري؟

٥- المسؤوليات: من عليه أن يتحمل تكلفة التصدّي للتغير البيئي؟ كيف تمكن مساعدة السكان ذوي الهشاشة للمساهمة في الرد على التغير البيئي وكذا الاستفادة منه؟

٦- الحوكمة وصنع القرار: كيف تصنع القرارات في مجابهة اللايقين. كيف يمكن لتشكيلٍ مختلف للسيرورة البيئية ومشاكلها أن يساعد على الاتفاق السياسي؟ ما هي الموافقات المؤسّسية التي يمكن أن تيسّر الحوار بين صنّاع السياسات والعلماء ومشاركين آخرين؟

ليس الهدف هاهنا تطوير أجندا تطبيقية متواضعة لسياسة علمية مناسبة بل صنع علوم اجتماعية ‹أكثر جرأة وأفضل وأكبر ومختلفة›، ما نتجه نحوه عبارة عن علوم اجتماعية تكون قادرة على إعادة تشكيل التغير البيئي بوصفه سيرورة اجتماعية تمارس تأثيرها في الأجندات السياسية وتشارك في إيجاد حلول لمشاكل العالم الواقعي مُلزمة العلماء الاجتماعيين بمجابهة تحديات التغير البيئي الكوني ومؤمّنة للانعكاسية في ممارسة العلم الاجتماعي . ليست هذه نظرة يعوزها التفكير النظري والتجديد بل هي نظرة يجيب فيها العمل المفهومي على الأسئلة التي يضعها التحول ومن خلال التفاعل مع اختصاصات أخرى ومساهمين آخرين. العديد من علماء الاجتماع والزملاء من مختلف العلوم الاجتماعية انخرطوا بعدُ في القيام بهذا العمل مثلما يظهره تقرير بيئات كونية متغيرة وأمثله أخرى . تؤيد كارن أوبراين (Karen O'Brien) مثلا تطوير آفاق أكثر عمقا حول

التغير البيئي الكوني يستدمج علم أنظمة الأرض مع أفهام أكثر تعقيدا للتصرف الإنساني بوصفه انعكاسيا وغير خطي. يفحص جون أوررري (John Urry) الإمكانيات الموجودة في السلوك الاستهلاكي الانعكاسي بغية إيجاد تزامن بين التجديد ونقض تكثيف استخدام المواد والطاقة. على الطرف الآخر من السلم الاجتماعي يقترح ألبرتو مارتينيللي (Alberto Martinelli) منوالا للحوكمة الكونية تعمل فيه الدول الديمقراطية والمنظمات ما فوق القومية والشركات المسؤولة والمنظمات غير الحكومية والحركات الجماعية مع الجماعات العلمية والبحثية من أجل ضمان صنع للقرار ديمقراطيٍّ وصلبٍ نظريّا وخبريّا في الميدان . وينظر العديد من الكتاب نحو ديناميات التعلم الجماعي في علاقة بالعدالة الاجتماعية والبيئية.

تناقض هذه الأمثلة مناقضة كلية ما أسميه أنا ‹علم الاجتماع ذاتي المرجعية› أي ذلك العمل النظري الذي يفتقد إلى نقاط إحالة مرجعية ذات مستندات أخرى غير كتابات شبيهة به في النظرية الاجتماعية. كثيرا ما تعاكس اللغة البليدة المستخدمة والتجريد المعقّد ما يظهره فحص دقيق على أنه في الحقيقة افتراضات خبرية ميدانية تبسيطية وغير ذات أساس. يتطلب تجاوز علم الاجتماع ذاتي المرجعية، جماعيا إن لم يكن فرديا دائما، أن نكون ‹متسخي الأيدي›. ويتطلب من ذلك أن نتعاون مع الآخرين وأن نبدع معا معرفة وأن نساهم في التغير الاجتماعي الإيجابي. ليس الأمر مجرد مسألة إيتيقية، على ما في ذلك من قيمة، ولكنها مسألةٌ صلوحية. إن تعدد الاختصاصات والاندماج والتعاون مؤكّدي الضرورة إيبستيميا إذا ما كان على البحث العلمي الاجتماعي أن يزوّد سيرورات التحول الاجتماعي والبيئي الدينامية بما تحتاج.

ليست السبل نحو مشاركة ذات معنى في التغير الاجتماعي والبيئي أو في ما يتصل به من برامج البحث بديهية دائما وفي بعض تلك السبل مخاطر مهنية وشخصية والبعض الآخر غير قابل للانتهاج. يبرز تقرير بيئات كونية متغيرة البعض من السبل التي طفت في اتجاه التزام علمي اجتماعي أكبر بما في ذلك على الأخص ‹مستقبل الأرض› وهي مبادرة عمرها عشر سنوات تم تطويرها عبر المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والمجلس الدولي للعلم (ICSU) واليونسكو ومجموعة بلمونت (Belmont Group) ومشاركين آخرين. أنا أشجع بقوة كل من يهتم بالتغير البيئي الكوني على تسجيل اسمه ضمن متلقي النشرة الإخبارية التي تصدر عن ‹مستقبل الارض› وأن يتولى التعليق على المقترحات وأن يفكر في المشاركة أو بالأحرى في المبادرة في الأنشطة ذات الصلة. ومثلما حاجج تقرير بيئات كونية متغيرة يتطلب وضع إمكانيات المغامرات التعاونية من مثل ‹مستقبل الأرض› موضع الإنجاز من علماء الاجتماع أن يضعوا أسئلة تتعلق بالسلطة واللامساواة والديمقراطية بطرق معقدة وبنائية. قد لا أوافق على القول بأن علماء الاجتماع غابوا إلى حد الآن عن البحث في التغير البيئي الكوني ولكن ليس بمستطاعي ألا أوافق مثلا بمثل على أنه يجب علينا على الأقل أن نطوّر علوم اجتماع تكون أكثر جرأة وأكبر وربما مختلفة أيضا.

تمكن الكتابة مباشرة إلى ستيورات لوكي على العنوان:

stewart.lockie@jcu.edu.au

> نحاس وماء وأراض:

العمل المنجمي في بييدرا آلتا، البيرو

بقلم ساندرابورتوكاريرو (Sandra Portocarrero)، جامعة سانتا ماركوس الوطنية، ليما، البيرو

المجتمعات الأصلية في بيرو في مسيرة احتجاجية: 'لا للمزيد من التعدين، يكفي سرقة وتلوث'.

أنجز الاقتصاد البيروفي خلال السنوات القليلة الماضية تقدما معتبرا بمعدلات ديناميكية لنمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات تضخم ودين منخفضة فيما تم الحفاظ على معدل المبادلات. حسب صندوق النقد الدولي البيرو نجم صاعد بوصفها سوقا صاعدة يشار إلى قوة نموها وتدني مستويات هشاشتها.

ولكن لِمَ ومتى صار فقراء الريف نشطين سياسيا في بلد لديه مؤشرات ماكرو- اقتصادية استثنائية؟ للبيرو ثاني أكبر احتياطي معروف للنحاس في العالم ويضطلع النشاط المنجمي بدور مهيمن في الاقتصاد البيروفي باعتبار جذب القطاع لاستثمار أجنبي واسع. وينتظر أن يستقر الناتج الداخلي الخام الحقيقي للبيرو في نهاية ٢٠١٤ على ٥,٣ بالمائة وهو النمو الذي يتنبأ باستقراره على معدل سنوي مساو لـ٥ بالمائة في ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧. ولكن ما يفاجئ أن العامل الأساس المهدد بإبطاء النمو هو انعدام الاستقرار الاجتماعي ردا على المشاريع المنجمية.

اشتغلتُ خلال الأشهر الستة الماضية بوصفي عالمة اجتماع في ثاني أكبر شركة منجمية للنحاس في البيرو. الشركة المنتصبة في المنطقة الأكثر قحلا في البيرو في محافظة تاكنا ويمتلكها راهنا ويديرها مكسيكيون بدأت العمل في جنوب البيرو في بداية السنوات ١٩٦٠. عشتُ في مخيّم منجمي معزول على بعد ساعتين بالسيارة من أقرب مركز حضري في شقة مريحة من غرفتين بها مكيف هوائي وماء ساخن، وارتباط واي فاي بالإنترنت وتلفيزيون. كان بإمكاني النفاذ إلى ناد للغولف ومسبح مغطى وملاعب للتنس وقاعة رياضية ومراكز ترفيه. ليس للعمال المشتغلين في قسم العمليات الحق في استخدام هذه المرافق على اعتبار قَصْرِها على المحظوظين العاملين في الإدارة أمثالي.

كنت أعمل لستة أيام في الأسبوع ما يقارب الإثني عشر ساعة في اليوم في صناعة يعتبرها العديد تذكرة عبور البيرو إلى خارج دائرة الفقر. سمح لي عملي بزيارة مناطق النفوذ المباشر وغير المباشر. مناطق النفوذ المباشر هي تلك المحليات التي تتمركز فيها العمليات المنجمية بحيث يكون محيط هذه المناطق متأثرا تأثرا مباشرا بأنشطة تجهيزات المشروع. تمثل مناطق النفوذ غير المباشر تلك المناطق الجغرافية الواقعة خارج العمليات ولكنها متأثرة بيئيا بالمشروع المنجمي.

سمح لي عملي بأن أعي بأن الثروة التي جلبتها الأعمال المنجمية للحكومات الوطنية والمحلية لم تكن على الدوام موزّعة على كل ذوي الشأن وعلى الخصوص على الفلاحين المحليين. يتعلق واحد من الأسئلة التي انبثقت لديّ خلال الزمن الذي قضيته في العمل الميداني بالكيفية التي بها تواجه الجماعات الفقيرة، والتي تعيش أحيانا على بعد خمسين ميلا من مشاريع منجمية بآلاف ملايين الدولارات، تغيّر المشهد البيروفي؟ تمثل الجماعة التي سوف أسميها بييدرا آلتا تدليلا آخر على أن التهجير هو الوجه الخفي للنمو الاقتصادي البيروفي الديناميكي. أجبر الافتقار إلى الماء في المنطقة البيروفية الساحلية الجنوبية القاحلة آلافا من العائلات الفلاحية على احتلال مناطق يمكن أن يكون لهم فيها نفاذ إلى الماء لإنماء محاصيلهم وإن كانت تلك الاحتلالات غير قانونية في الكثير من الأحيان. بييدرا آلتا واحدة من هذه الجماعات.

>>

سنة ٢٠٠١ وبفضل مساعدة من نشطاء سياسيين وعلى أثر العديد من المصادمات المتكررة مع الشرطة تمكّنت مجموعة متكونة مما يقارب ٦٠٠ عائلة فلاحية من احتلال ما يقارب ١٠٠٠٠ أكر من أراضي الدولة (الأكر الواحد يساوي ٤٠٤٧ متر مربع- المترجم)، آملين في أن يتسفيدوا من تسرّب المياه من سدود الرواسب لجمع نفايات النحاس المستخرج. جاءت عائلات بييدرا آلتا من مرتفعات تاكنا ومن المحافظات القاحلة المجاورة مثل آريكيكا وكوسكو وموسكيغا وبونو.

في البداية احتلت أكثر العائلات تلك الأرض لأغراض فلاحية فحسب مشتغلة في الأرض ثلاث مراة في الشهر. ولأن الوصول إلى بييدرا آلتا يمكن أن ستغرق خمسة أيام ولأن الهجمات البوليسية لإجلاء الفلاحين كانت تحدث خلال أيام تحدد عشوائيا فقد قررت العائلات أن تمكث هناك بصفة مستمرة محولين بييدرا آلتا إلى موطن جديد لهم. خلال الاستجوابات يصف العديد من السكان احتلال تلك الأرض على أنه علامة على ‹مواهبهم المبادرة› وذلك بفضل استخدامهم للماء الذي لولاهم لضاع في المحيط هدرا لا بل يستثمرون في البنية الاساسية. بمجرد أن احتلت العائلات الأرض أنشأت قناة ري بطول ستة أميال وموّلتها بحيث سمحت لهم بالحصول على تدفق تجاوز ١٠٠٠ لتر من الماء في الثانية فيما اعتبرت وزارة الصحة البيروفية استخدام ذلك الماء في ري المحاصيل سليما.

غالبا ما تكون سدود الرواسب المسؤولية الأكثر خطرا للشركات المنجمية ولكن هذه السدود، ولسخرية الأوضاع، صارت الخيار الوحيد لبقاء هؤلاء الفلاحين على قيد الحياة. على أثر تجريب محاصيل مختلفة على مر سنين عديدة من دون نتائج تذكر بسبب ارتفاع نسبة تلوث الأرض وملوحتها أتقن المقيمون في بييدرا آلتا فلاحة الأوريغانو (نوع من التوابل) التي كانت تحتل ٧٠ بالمائة من الأرض والتارا (شجيرة خضراوات محلية) والزيتون.

ترافق هذا النجاح الزراعي مع سيرورة مديدة للتقنين. باعتبار تعقد الإطار القانوني امتدت الإجراءات المتخذة للانتزاع الرسمي لملكية هذه الأراضي على أكثر من عقد. خلال شهر أكتوبر سنة ٢٠١٣ أعلنت بلدية سيرو كولورادو وهي التي فيها تقع بييدرا آلتا أن هذه جماعة رسمية. ويعني ذلك أن للجماعة الآن الحق في التنظم وانتخاب حاكمها وأن تحصل على نسبة مائوية من الريع المنجمي المعين لكل منطقة.

ولكن التحديات الكبرى لم تكن قد حلت بعدُ، إذ تعتزم الشركة التوسع قريبا في مصانعها بحيث يتضاعف إنتاج النحاس وتستخدم كمية من الماء أكبر بكثير. يؤكد المشروع البيئي الذي قدّم لسلطات الدولة البيروفية أن المنجم لن يستخدم المزيد من الماء الحي العذب من أحواض النهر وأنه سيتم إعادة تكرير ماء سدود الرواسب بدلا عن ذلك. تلك كانت أخبارا سارة لنشطاء البيئة ولكن لا للمقيمين في بييدرا آلتا. ما الذي سيحدث عندما تكف المياه المعاد تكريرها عن التدفق بفعل استخدامها ثانية في الأعمال لمنجمية؟ على الرغم من كونهم الآن جماعية رسمية تنزع القوانين البيروفية من بين أيديهم كل مسؤولية إذا ما تعلق الأمر بحقوق المياه. نتيجة لذلك تتعلق العديد من النزاعات الاجتماعية البيروفية الدائرة حول الصناعة المنجمية بالموارد المائية. بل إن الفساد المستشري لدى الحكومات المحلية البيروفية، بما في ذلك هذه التي تعنينا، ينسف كل ثقة للفلاحين فيها فما من شيئ يضمن لهؤلاء الناس الحق في الحياة والعمل على هذه الأرض خلال العشرية القادمة.

تمكن الكتابة مباشرة إلى ساندرا بورتوكارو على العنوان svnp86@gmail.com

إضفاء الصبغة الدولية وثقافة التدقيق: التشيكي حالة علم الاجتماع

بقلم مارتن هايك(Martin Hájek)، جامعة شارلز، جمهورية التشيك

جيري الموصل (١٩٢٨-٢٠١٢)، علم الاجتماع الحضري المعترف بها دوليا يتحدث أمام صورة لTG مازاريك، رئيس تشيكوسلوفاكيا الأول

تمس ثقافة التدقيق والوقوع تحت ضغط التنافسية الجامعات والمؤسسات العلمية في العديد من البلدان بما في ذلك جمهورية التشيك، وقد تمّ تناول تبعات ذلك على المسارات الآكاديمية والاختصاصات العلمية واستراتيجيات النشر مرارا وتكرارا. على أن أثر ثقافة التدقيق في الجماعات العلمية الاجتماعية الصغيرة المستخدمة للألسن الوطنية المحلية لا تزال تفهم بدرجة أقل من الأولى. ليس مرد ذلك أنها هامشية بالنسبة إلى علم الاجتماع عامة فحسب بل وكذلك لأن آثار التدقيق غير واضحة في كل الحالات. يمكن أن تكون للتدقيق آثار تعزز التمكين وأخرى تضعفه، ويمكن أن يكون أثرا إيجابيا تشجيع العلماء على الولوج إلى الجماعة الدولية متحررين من التضييقات المحلية. ولكن وعلى الجهة المقابلة يمكن لهذه السيرورات أن تقلّل من قيمة الجماعات العلمية المحلية وعلم الاجتماع المحلي عامة. إن هذا التوتر هو الذي يخلق في آن معا مناصرين متحمسين ومعارضين أشداء لثقافة التدقيق في الآكاديميا بما في ذلك في جمهورية التشيك.

في البلدان الصغيرة مثل جمهورية التشيك التي تعدّ ١٠ ملايين ساكن يزعم مناصرو التدقيق الصارم على الدوام أن الجماعة العلمية الدولية وحدها قادرة على الحكم بحياد على ما يمكن أن يشكل إنتاجا علميا اجتماعيا جيّدا وما الذي لا يكون كذلك، كما يحاججون أن جماعة علمية محلية لا يزيد عددها عن المائة هي بالضرورة محدودة وأنها مرشحة للانقسام إلى شلل متحاربة وتحالفات مؤقتة تتنافس على موارد محدودة. ويزعم المدافعون عن المعايير الدولية أن مثل هذه الظروف تعقّد أي شكل من تقدير للجودة على أساس تحكيم الأقران ذي القاعدة الوطنية بما أن تلك الأحكام وعوضا عن الدفع بالجودة العلمية لا تزيد عن إعادة إنتاج سلطة بنية الحقل التخصصي المحلي.

في مقابل ذلك يؤكّد معارضو تدويل مؤشرات التقويم ومأسستها المعيارية على أهمية السياق المحلي في تطور الحقل محاججين بأن الانتقال إلى الناشرين والمراجعين المقوّمين الدوليين يمنح الأفضلية للقضايا الكونية على حساب المحلي منها. وهم يزعمون أن قضية محلية لا يمكنها أن تحوز الاعتراف الدولي إلا إذا تمّ تغيير صياغتها نحو صياغة قابلة للفهم كونيا بما يغيّر في الكثير من الحالات الدلالات الثقافية أو حتى يؤدي إلى افتقاد النظر إلى حقيقة الظاهرة المعنية أحيانا. ما يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة إلى العلوم الصحيحة، التي لا تخصص إلا في بعض الاستثناءات على قضايا محلية، لا يمكن تطبيقه على العلوم الاجتماعية حيث تهيمن القضايا المحلية (أو حيث كان الأمر كذلك إلى وقت قريب مضى على الأقل).

مثلما هو عليه الحال في العديد من النقاشات حامية الوطيس يميل الحق إلى جانب الطرفين في آن حيث يتوجب أخذ كلا المظهرين الوطني والدولي بنظر الاعتبار لدى تقدير جودة البحث. يبدو هذا المنوال المتوازن لدى الجماعات التخصصية كثيفة العدد، والتي تستخدم واحدا من ألسن العالم الرئيسة، عمليا إلى حدّ معقول باعتبار اتصال الأبعاد المحلية والكونية للصناعة العلمية الاجتماعية اتصالا متداخلا. ولكن، وفي الجماعات الآكاديمية المنتمية إلى الأقليات

>>

ميلوسلاف بيتروسيك ((١٩٣٦–٢٠١٢، عالم الاجتماع التشيكي الشهير الذي ركز على قضايا «محلية».

اللسانية، يمكن لتطوير قياسات دولية معيارية بوصفها المؤشرات الرئيسة بل الوحيدة أحيانا أن ينسف استخدام الألسن الأصلية وسائطَ للاتصال. لِمَ؟ لأن الكتّاب الذين يسعون إلى المساهمة في الاختصاص لا على الساحة الدولية فحسب بل وكذا ضمن الجماعة المحلية (مثل جمهورية التشيك) يجدون أنفسهم مجبرين على كتابة النصوص في صيغتين بالإنكليزية وبالتشيكية على التوالي. لا يُقرأ النص التشيكي إلا من قبل المتحدثين بالتشيكية بحيث يظل أثره مقصورا على المحلي. من الناحية الثانية، يتوجب على الكتاب أن يطوّعوا، في النص الإنكليزي، عملهم لفائدة المتلقين الدوليين بما يقلل من أهميته لدى الجماعة العلمية الاجتماعية التشيكية. يخلق ذلك ثنائية في منوال الكتابة يمكن نعت طرفيها على التوالي بعلوم الاجتماع محلية التوجيه وعلوم الاجتماع دولية التوجيه. وعلى الرغم من أن القضية قد تبدو مجرد مسألة لغة أو ترجمة فإنها ليست كذلك، إذ لها دلالة أعمق بسبب ما لها من آثار في الاختيار الآكاديمي المحلي لمواضيع البحث وكذا في استراتيجيات النشر.

أفترض أن بعض القراء يهزون رؤوسهم متمتمين ‹ ليس من جديد في هذا الأمر. لقد كان الطريقان، الوطني والدولي، موجودين على الدوام›. أنا متفق معهم ولكن هذا السؤال لم يكن إلى بعض سنوات خلت يهم إلا قسما من الجماعة العلمية الاجتماعية وكان بإمكان علماء الاجتماع المفردين أن يختاروا الاتجاه الذي يخيرون. فقد كان ميلوسلاف بيروساك (Miloslav Petrusek (١٩٣٦-٢٠١٢)) عالم الاجتماع التشيكي المتوفى مؤخرا، ممثلا نموذجيا لعلم الاجتماع محلي التوجيه، وعلى الرغم من تعرّفه عن قرب على علم الاجتماع العالمي وتياراته (إذ كان يقرأ ويتكلم بألسن متعددة) لم يكتب إلا بالتشيكية حصرا تقريبا (وفي بعض الأحيان بالروسية والبولونية). كان لنشاطه الآكاديمي بالغ الأثر داخل الآكاديميا التشيكية وبما أن نصوصه أثّرت في التمثل العمومي للاختصاص فقد أثّرت أيضا في موقع علم الاجتماع في المجتمع الأوسع. في الجهة المقابلة لجيري موسيل (Jiří Musil (١٩٢٨-٢٠١٢)) عالم الاجتماع الحضري ذي الصيت الدولي أثر في الجماعة الدولية أكبر مما لديه في الجماعة المحلية بما أنه كان من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ رئيسا للجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع .

ولكن ما كان سابقا مسألة تفضيل شخصي أو خيار حاسم لم يعد كذلك اليوم. كل ما هو موجه نحو النقاشات المحلية يعتبر رديئا ويندر أن يحصل ممثلو علم الاجتماع محلي الاتجاه على تمويلات لبحوثهم وهم لا يحصلون على خطط آكاديمية بفعل عدم كفاية أثرهم الدولي. وعليه لا يكون من المناسب لعلماء الاجتماع في جمهورية التشيك أن يكتبوا كتب نصوص جيدة باللسان التشيكي فضلا عن تعزيز صيتهم وتعتبر مثل هذه الخطوة علامة على أن الكاتب تخلى عن مسار باحث دولي. نتيجة لذلك يتعلم الطلبة التشيكيون من كتب ذات صيت كوني مثل التي كتبها غيدنز (Giddens) والتي تركز على كيفية اشتغال المجتمع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وحيث تستخدم هذه المجتمعات بوصفها قوالب لفهم كل الأوضاع المحلية. يتم إدراج الألفاظ العلمية الاجتماعية الجديدة لدى الجماعة المحلية عن طريق المترجمين لا عن طريق آكاديميي الحقل، كما أن جمهور المتلقين المحليين يكتسبون فهمهم لعلم الاجتماع ولمجتمع اليوم من ترجمات الكتاب الكونيين التي لا تغطي كتبهم، إن فعلت، الوضع المحلي إلا بطريقة هامشية.

تبجّل ثقافة التدقيق والمنافسة البحوث دولية التوجيه على حساب علم الاجتماع محلي التوجيه وإذا كان التميز العلمي يُعرّف على أنه اعتراف من الجماعة الآكاديمية الكونية فإن غالب الآكاديميين سوف يركزون كليا على المنشورات باللسان الإنكليزي وهو ما يمثل بالضبط طموح أغلب علماء اجتماع جمهورية التشيك الشبان اليوم إذ أن أفضل أعمالهم منشورة بالإنكليزية في مجلات كونية.

أنا لست أقول إن علم الاجتماع محلي التوجيه أو الوطني أعلى قيمة من البحث كوني (أو دولي) التوجيه ففي العديد من الحالات (هل أقول في غالبها؟) تتمتع البحوث والمنشورات المحلية بقيمة متوسطة ولكنها الأدوات التي من خلالها تعكس جماعة علمية ولسانية صغيرة الوضعية المحلية وتبلّغ بها الأفكار للطلاب وللجمهور العام. في سياق الضغط بغاية النشر كونيا تتجه جهود علم الاجتماع الآكاديمي في الألتزام مع الجمهور المحلي إلى التدني إلى ما لا يتجاوز ‹نشر النتائج› وهو نشاط لا يعتبر من ضمن ‹صنع العلم›. يديم علم الاجتماع كوني التوجيه الفكرة القائلة أن المجتمع الكوني يتعالى عن المحلي فيقود إلى اعتبار الظواهر الحادثة محليا أشياء لا تزيد عن كونها مستويات ضمن سيرورات كونية.

تمكن الكتابة مباشرة إلى مارتن هايك على العنوان

hajek@fsv.cuni.cz

> هشاشة علم الاجتماع:

ملاحظات ميدانية من الأراضي التشيكية

بقلم فيليب فوستال (Filip Vostal)، جامعة شارلز وآكاديمية العلوم، جمهورية التشيك

الطلاب والأساتذة في تجمع الافتتاح الجديد للجامعة

تصف اللفظة ‹هش› على الغالب وضعا لا يكون ‹قويا ولا آمنا أو مستقر›. كل هذه اللحظات الثلاث متضمنة في اللفظة هش التي تناسب الخصائص المميزة لعلم الاجتماع المعاصر. تعكس هشاشة علم الاجتماع أولا الطريقة التي بها تعيد التيارات المجتمعية التكنولوجية الواسعة تشكيل المعرفة العلمية الاجتماعية،ثم إن علم الاجتماع، ثانيا، وباعتبار تحول الآكاديميا في ظل الهيمينة النيوليبرالية، صار اختصاصا متزايد الهشاشة. ثالثا يمكن للفظة أن تستعمل لوصف موضوع التحليل العلمي الاجتماعي أي ذلك العالم الاجتماعي غير المستقر والخارق للعادة. وفيما يمكن للمناقشات الدولية أن تشير إلى وجوه الاختصاص هذه يتمّ على الغالب إهمال العوارض والتوترات المحلية والجهوية و‹الإقليمية›. على هذا الأساس يناقش هذا المقال بعضا من التطورات الكونية الواسعة في علاقة بالسياق التشيكي.

لنبدأ بعلم الاجتماع في بعده الداخلي. ليس من شك أن واحدا من التحديات الأساسية الموضوعة على طريق علم اجتماع القرن الواحد والعشرين سيتضمن طرائق جديدة في تجميع المعطيات وإجابات علمية اجتماعية تتوافق مع البنى التحتية الجديدة الحواسيبية والبصمية والبرمجية. تعترض الطرائقَ الخبرية التقليدية (من قبيل التحقيقات الميدانية والاستجوابات) الآن تحدياتٌ تضعها أمامها مهارة الفاعلين (الخواص على الأغلب) في التركيم السريع لمجموعات هائلة من المعطيات التبادلية وتصنيفها وتحليلها. لا تقتصر مجموعات المعطيات غير مسبوقة النطاق والحجم (المعطيات الضخمة) والتقنيات البصمية المستخدمة في تجميع المعطيات وتعقّب وسائط الاتصال الاجتماعية وتكثّف التحديات ذات العلاقة على تحدّي الأدوات المنهجية فحسب بل يمكن كذلك أن تؤثّر في التنظير العلمي الاجتماعي. أيمكن لنا أن نواصل اعتبار ‹الاجتماعي› مقولة استكشافية مناسبة لكل الأغراض؟ أيكون على التنظير أن يجعل من البصمي والبيولوجي الإنساني شيئا واحدا؟ وأن يفعل الشيء ذاته للديني وللزمني؟ وللأبعاد الكونية والمتفرّدة المخصوصة للحياة الاجتماعية؟ ينظر علم الاجتماع راهنا في بنى وأقسام اجتماعية ثابتة إلى حد ما وكذا في ‹أوضاع استثنائية›، ومجالات سائلة وشبكات متحوّلة إلى جانب المقولات التقليدية مثل الطبقة والجندر والجنسية والإثنية فيما يقتات التنظير اليوم من حالات الطوارئ والحوادث والمخاطر والتجميعات والمشاعر. يتطلب علم الاجتماع تقليديا مسافة زمنية ومكانية عن المجتمع بغية فهمه ولكن البعض من التيارات النظرية المعاصرة تعكس وربما تجسد أو تتبنى تيارات أوسع وإن كانت معاصرة لحياة القرن الواحد والعشرين الاجتماعية بما فيها من تفجر وانعدام للترتيب وزيادة السرعة.

تتبدى هشاشة علم الاجتماع أحيانا بوصفها نزاعا بين التحدي البصمي والممارسات العلمية الاجتماعية المحلية، وهي على الغالب غير بصمية، وتعمل حسب مواقيت وإيقاعات مختلفة. وتقاوم بعض الكيفيات الخبرية والنظرية التحدي البصمي كما في مثال التضمين المحلي والجهوي لعلم الاجتماع وهو الملمح الذي كثيرا ما يتميز بتبعيات فكرية غريبة نحو تواريخ علم الاجتماع الوطنية القائمة. يرى مايكل ساوارد (Michael Saward) أن النظريات ‹البطيئة› تتضمن› اعتبارات دقيقة وأخذا في الاعتبار للخصوصيات وللثقافة والتوقف عند القيم القائمة والمعتادة وأخذا في الحسبان لمجموعة من المواقف والأحكام› تشمل ‹إنتاج معارف محينة›، على اعتبارها محينة وأكثر بطأ ولا شك (في معنى أنها تستغرق وقتا) يمكن للملاحظات الإثنوغرافية والإناسية أن تكون في غير توافق

>>

مع موجبات إضفاء الصبغة البصمية والتسريع. يحتمل أن يظل علم الاجتماع التشيكي مثله مثل العديد من علوم الاجتماع المحلية مراوحا بين ‹خصوصية تميز المحلي› الداخلي وتطوره المحدد تاريخيا من جهة والتأثيرات الفكرية الوافدة من غير ما مكان مضافة إلى بصمية التطوّرات واتجاهات تغير البنية التحتية ذات الصبغة ما فوق القومية من جهة ثانية.

ولكن يحتمل أن تكون أكثر أنواع الهشاشات ضغطا مما يواجهه علم الاجتماع في أيامنا هذه متأتية من الظروف الخارجية التي تساهم في هندسة إنتاجه إذ تشل إيديولوجيا السوق وسلعة الحوكمة وإضفاء صبغة الشركة على إدارتها الحياة الآكاديمية على امتداد العالم. لقد كان لهذه الحقائق، وإن بأقدار متفاوتة، آثار مزعجة في واقع االآكاديميين من تصاعد للضغط وإنهاك وانعدام للراحة النفسية. يسجل الملاحظون في غير ما مكان التحوّلات التي تمس الآكاديميا وكذا أبعادها الثقافية والبنيوية والتجريبية وضغوط الفكر النقدي داخل علم الاجتمماع سواء بسواء. تظل السياقات الأنكلو أمريكية ‹مخابر› ذات بال في استكشاف أثر التغيرات النيوليبرالية على البنية الزمنية للآكاديميا ولكن التحول التدريجي نحو تسريع التصرف في ‹مصنع المعرفة› باد في الحقيقة للعيان في أنحاء أخرى من العالم سواء بسواء (بما في ذلك الآكاديميا التشيكية).

على أنّي وعندما أتحادث مع زملاء من المملكة المتحدة مثلا تبدو الظروف الراهنة، في ما يتعلق بظروف العمل وبالنسبة الزمناية والمكانية التي يمكن تخصيصها للقراءة والكتابة والبحث، مختلفة عن تلك التي تشهدها الآكاديميا التشيكية. بالفعل وعلى الرّغم من بعض البلاغيات المعروفة، من قبيل التميز والتجديد والتنافسية الكونية واقتصاد المعرفة، التي ابتلى بها فضاء سياسة الآكاديميا التشيكية، أرى أن نظامنا لا يزال بعيدا عن الواقع الآكاديمي في الجامعات البريطانية والأمريكية من قبيل ما تصفه روايات مثل ‹كافح من أجل يومك المديد› (Fight for Your Long Day) أو ‹تفجر› (Crump). على الرغم من المنوال النيوليبرالي الأقصى الذي تبنته الطبقة السياسية التشيكية وعلى الرغم من المحاولات المتكررة ‹لترويض› الآكاديميا التشيكية وتطبيق مبادئ السلعنة والتسويق فهي لا تزال تقاوم إيديولوجيا التصرف المشاريعي الربحي التي لا تلين قبضة تشكيلها للمؤسسات الشبيهة في غير ما مكان.

لقيت انتقادات الفيلسوف المجري كونراد ب. لياسمان (Konrad P. Liessmann) اللاذعة للتحولات الجارية في الآكاديميا والإنسانيات صدى واسعا في صفوف الآكاديميين والمتصرفين في الآكاديميا في جمهورية التشيك، وعندما تحدث هوارد هوتسون (Howard Hotson) الناقد الرائد للإصلاحات الجامعية البريطانية إلى جمهور المتلقين التشيك كانت استنتاجاته محل تبنّ لا يشوبه تحفظ من قبل ممثلي الجامعات التشيكية وآكاديمية العلوم. هنا في أوروبا الوسطى، وأقله حتى الآن، ثمة تحديات على آكاديميا مسلعنة ومسوّقة شجاعة جديدة مثل هذه أن تواجهها.

حتى بهذه المقاومة المحلية يمكن ولا شك للتيارات النيوليبرالية التي تلتف على الآكاديميات على امتداد العالم أن تعيد تشكيل علوم الاجتماع المحلية والجهوية. ولكن الضغوط تتأتى تدقيقا في لحظة اكتسب فيها عالم القرن الواحد والعشرين الاجتماعي مستويات من التعقيد والتشظي تتطلب نظريات جديدة وكذا تحليلات قوية للكيفية التي بها تحدث كوارث ‹الحداثة الرأسمالية الكونية› محليا (والعكس بالعكس أي كيف تشق القضايا المحلية طريقها إلى الكونية). في الظرف الحالي نحن في حاجة إلى نوع من علم الاجتماع الذي يصف الحداثة ويفسرها ويفعل شيئا ما حيالها.

على أنه يمكن للنوع الثالث من الهشاشة أن يساعد علم الاجتماع على رفع التحدي. تظل المساءلة الدائمة للواقع الاجتماعي متطلبا مسبقا ذا قيمة محورية بالنسبة إلى منوال بحث تأويلي أو ‹وضعي›، بل إنه يتوجب أن تكون الظواهر والسيرورات والإيديولوجيات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية محلا دائما لاعتبارها مواضيع تفسير ونقد من الضروري أن تنزع عنها الصفة ‹الطبيعية›. أولى عالم الاجتماع التشيكي ميلوسلاف بيتروساك (Miloslav Petrusek (١٩٣٦-٢٠١٢)) اهتماما خاصا للتعالق بين الأدب والفن وعلم الاجتماع معتبرا أن بإمكان الأدب أن يكون شهادة متميّزة عن المجتمع. حُكْمًا، يظل علم الاجتماع مشروعا متعدد الاختصاصات في صميمه متعالقا مع الإنسانيات والأدب ولكنه في الآن ذاته ‹علم عادي› (“normal science”) بباراديغماته وأسسه المؤسساتية. ذلك اللاقرار في البَيْنَ بَيْنَ هو ما ميّز علم الاجتماع على الدّوام بوصفه اختصاصا فريدا ينير المفاجآت والطلاسم التي يعجّ بها العالم الاجتماعي.

تمكن الكتابة مباشرة إلى فيليب فوستال على: filip.vostal@gmail.com

> حوار كوني العربي

بقلم منير السعيداني، جامعة تونس المنار، تونس

في موفّى شهر فيفري- فبراير سنة ٢٠١١ راسلني ساري حنفي طالبا مني أن أساعده على العثور على مترجمين لنشرة حوار كوني إلى العربية. رأيت في ذلك واحدا من الآثار السعيدة للثورة التونسية، أسابيع فقط بعد سقوط بن علي. على أنني تساءلت إن كانت إنكليزيتي حسنة بدرجة كافية بحيث أقوم بذلك بنفسي. فشلتْ محاولاتي في العثور على مترجم وقرّرت أن أقوم بالترجمة بنفسي ولكن بالاعتماد على النسخة الفرنسية التي كانت قد ظهرت على موقع ج د ع اج. في العدد الموالي، بعد مضي ثلاثة أشهر، قررت أن أقوم بالترجمة مباشرة من الإنكليزية إلى العربية وهو ما لا أزال أقوم به بمساعدة ودّية من ساري. على صفحتي على الفايسبوك أقوم بالإعلان عن كل عدد بحيث يعلم علماء الاجتماع العرب بصدور حوار كوني في النسخة العربية.تحسنت إنكليزيتي في الأثناء وصارت الترجمة تشفي عطشي إلى المعرفة العلمية الاجتماعية عبر النّفاذ إلى مجموعات واسعة من النصوص والإحالات المرجعية من كل أرجاء العالم. ترجمة تجارب ميدانية من كل أرجاء العالم، والتعلم من المقاربات النظرية الجديدة وكذا من البحوث العلمية الاجتماعية الأكثر جدة كانت عظيم الفائدة الإرشادية بالنسبة لي، بحيث تعلّمت الكثير من خلال ترجمتي لحوار كوني إلى العربية. كان اجتماع الجمعيات الوطنية لعلم الاجتماع في أنقرة سنة ٢٠١٣ فرصة ذهبية لملاقاة البعض من مترجمي حوار كوني من بلدان أخرى، فأن تكون جزءا من هذه التجربة الرائعة هو مصدر فخر كبير. وأنا الآن أكثر جرأة على نشر المزيد من أعمالي بالإنكليزية، وهو ما أعتبره هدية أخرى أتلقاها من مجلتنا.

يمكن مكاتبة منير السعيداني على mounisai@yahoo.fr

وساري حنفي على sh41@aub.edu.lb

منير السعيداني أستاذ مشارك في علم الاجتماع يعمل منذ ٢٠١٢ بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة تونس المنار، بتونس، ومن ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ درّس علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس جامعة صفاقس (تونس). قبل ذلك درّس الفرنسية في المعاهد الثانوية لثمانية عشر سنة. اهتماماته البحثية ومنشوراته تدور حول علم اجتماع الثقافة والفن والمعرفة من منظور التغير الاجتماعي. نشر كتبا سبعة في هذه القضايا بالعربية. هو عضو بمخبر متعدد الاختصاصات يعمل حول «التنوير والحداثة والتنوّع الثقافي» بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

حاليا يعمل ساري حنفي أستاذا لعلم الاجتماع في الجامعة الأمريكية ببيروت وهو رئيس تحرير إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. خلال مؤتمر ج د ع اج في يوكوهاما ٢٠١٤ انتخب نائبا لرئيس الجمعية مكلّفا بالجمعيات الوطنية، وهو كذلك عضو بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية. هو مؤلف للعديد من المقالات والفصول حول الشتات الفلسطيني واللاجئين، وفي علم اجتماع الهجرة وفي سياسات البحث العلمي، والمجتمع المدني وتشكيل النخب والعدالة الانتقالية. من بين آخر كتبه: الأنروا واللاجئون الفلسطينيون: من الإغاثة والعمل إلى التنمية البشرية (UNRWA and Palestinian Refugees: From Relief and Works to Human Development (edited with L. Takkenberg and L. Hilal, ٢٠١٤)؛ قوة الإدماج الإقصائي: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة (The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in The Occupied Palestinian Territories (edited with A. Ophir and M. Givoni, ٢٠٠٩, (in English and Arabic).، وكتابه القادم سيكون بعنوان البحث العربي ومجتمع المعرفة: الوعد المستحيل بالاشتراك مع ريغاس آرفانتيس (Arab Research and Knowledge Society: The Impossible Promise (with Rigas Arvanitis).).

<<